



الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
NATIONAL MICROFINANCE BANK

التقرير السنوي 2021

15 عاماً

من فكر

إلى حقيقة





جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين المعظم



سمو ولي العهد الأمير الحسين بن عبدالله

الفهرس

١	من هو الوطني؟
١	رؤية الوطني
١	رسالة الوطني
٢	قيم البنك
٣	مجلس الادارة واللجان المنبثقة عنه
٤	المعلومات المتعلقة بمجلس الإدارة وأعضائه واللجان المنبثقة عنه
٤	أعضاء مجلس الإدارة
٥	النبة التعريفية عن أعضاء مجلس الادارة
٨	اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة
٩	عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس واجتماع الهيئة العامة العادي خلال العام ٢٠٢١
١١	المعلومات المتعلقة بالإدارة التنفيذية
١١	أعضاء الإدارة التنفيذية
١٢	النبة التعريفية عن أعضاء الإدارة التنفيذية
١٥	رسالة الإدارة التنفيذية
١٦	الهيكل التنظيمي للبنك
١٧	إفصاحات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية
١٨	نظام الضبط والرقابة الداخلية
٢٠	تقرير التدقيق الخارجي
٢٢	دليل الحاكمة المؤسسية
٤٧	الخدمات المالية
٥٠	خدمات مالية جديدة
٥١	الخدمات الرقمية
٥٢	الخدمات الرقمية الجديدة
٥٤	الخدمات غير المالية
٥٥	الجوائز و الإشادات
٥٦	المؤشرات التشغيلية لعام ٢٠٢١
٥٧	القروض القائمة لعام ٢٠٢١
٥٨	القروض الموزعة لعام ٢٠٢١
٥٩	شبكة فروع البنك
٦١	الكادر الوظيفي
٦٢	قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول لعام ٢٠٢١
٦٣	قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول من عام ٢٠٢١
٦٤	الإفصاح والشفافية
٦٦	قصص نجاح
٧١	مبادرات وشراكات
٧١	شركاؤنا

من هو الوطني؟

الوطني " لتمويل المشاريع الصغيرة هو مؤسسة تمويل أصغر أردنية مسجلة كشركة مساهمة خاصة ومرخصة من قبل البنك المركزي الأردني، يعمل على تقديم الخدمات المالية للفتات المستهدفة وأصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة في صناعة التمويل الأصغر متبنياً مبدأ الافصاح والشفافية في معاملاته مع المستفيدين ومبادئ حماية المستهلك المالي كأساس لتعامله مع العملاء ونشر ثقافة التمويل متناهي الصغر بين أفراد المجتمع، ويقدم الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة خدماته إلى أكثر من ٨٢ ألف عميل قادم من خلال شبكة تتكون من ٣٤ فرع في مختلف أنحاء المملكة.

تعود فكرة إنشاء الوطني إلى مبادرة سمو الأمير طلال بن عبد العزيز لإنشاء بنوك لتمويل أصحاب المشاريع الصغيرة في الوطن العربي، وقد تم تأسيس "الوطني" في المملكة الأردنية الهاشمية من خلال اتفاقية شراكة ما بين صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية وصندوق الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (أجفند) ومساهمين من القطاع الخاص، حيث كانت الحكومة الأردنية قد أصدرت القانون المؤقت الخاص رقم ٥٣ في مايو ٢٠٠٣ كأساس لتسجيل البنك لدى وزارة الصناعة والتجارة، وبناءً على هذا القانون فقد تم تسجيل "الوطني" كشركة مساهمة خاصة بتاريخ ٢٠٠٤ / ٧ / ١٥

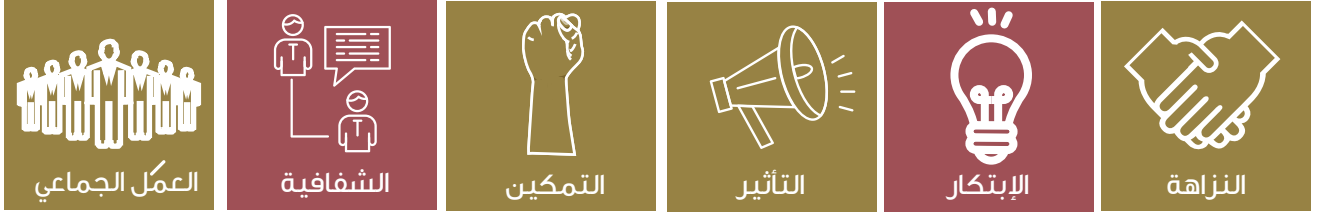
رؤية الوطني

أن يصبح الوطني مؤسسة توظف الشمول المالي لتوفير الحلول المثلى لعملائه تجاه التحسين المستدام لظروفهم المعيشية.

رسالة الوطني

العمل كمؤسسة تنموية تسعى لتوظيف طاقاتها وإمكانياتها بصورة متوازنة لخدمة المجتمعات المحلية في الأردن من خلال تطبيق أفضل الممارسات المتبعة في مجال التمويل الأصغر، والالتزام بالعمل على التطوير المستمر للوصول إلى نموذج متكامل للشمول المالي يوضع في خدمة المستفيدين الحاليين والمحتملين لخدمات التمويل الأصغر من أصحاب المشاريع الصغيرة المدرة للدخل القائمة وتحت التأسيس، وتزويدهم بالخدمات المالية وغير المالية الضرورية للارتقاء بأعمالهم واستغلال الفرص المتاحة لهم، وتوفير الخدمات المالية للفتات المستثنات تقليدياً من خدمات البنوك التجارية بصورة تؤدي إلى تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً.

قيم البنك



Integrity النزاهة

نعتمد المعاملة العادلة والنزيهة في عملياتنا وتعاملاتنا مع شركائنا وعملائنا وموظفينا، من خلال اتباع أفضل القيم والسلوكيات والمبادئ المثلى وتبني مبدأ الثقة وتحمل المسؤولية في علاقاتنا معهم

Impact التأثير

نعمل لتقديم أفضل الخدمات الممكنة لعملائنا ومجتمعنا من خلال المبادرات التنموية التي تترك أثراً إيجابياً صافياً على العملاء والمجتمعات المحلية، ونسعى لأن نكون جزءاً من الجهود التنموية على المستوى الوطني.

Innovation الإبتكار

نسعى دائماً لتطوير الخدمات المقدمة والحفاظ على أعلى مستويات الجودة وذلك لمزيد من الإسهام في تقديم حلول مالية موثوقة وميسرة لعملائنا من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

Teamwork العمل الجماعي

نؤمن بأن أفضل الخدمات وأعظم الإنجازات تأتي نتيجة العمل الجماعي وبجهود فريق واحد مع الحرص على تنمية ومكافأة الإبداع لدى موظفينا.

Transparency الشفافية

نلتزم بقواعد الشفافية في ممارسة أعمالنا لضمان تعزيز الثقة المتبادلة مع مختلف الأطراف وخاصة العملاء

Empowerment التمكين

نولي أهمية قصوى لفئات النساء والشباب سواء على مستوى العملاء أو رأس المال البشري، ونضع مسؤولية تمكينهم وتعزيز قدراتهم في مقدمة أولوياتنا.

المؤسسون والمساهمون

برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (الأجنفد)
مؤسس - سعودي - ٥٢ ٪

منظمة اقليمية تنموية مانحة مقرها مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، انشئ الأجنفد عام ١٩٨٠ بمبادرة من صاحب السمو الملكي الامير طلال بن عبدالعزيز وبدعم و تأييد من قادة دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، ودولة الكويت).



صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

مؤسس - أردني - ٣٧ ٪

تأسس الصندوق ٢٠١٠ بموجب قانون خاص ليعمل على تحقيق التنمية في مختلف محافظات المملكة و مناطقها ويسهم بدعم الجهود التنموية الاجتماعية و التعليمية بإقامة مشروعات وطنية تنموية تهدف الى توزيع مكاسب التنمية المستدامة عبر الشراكة مع مؤسسات القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني بما يحسن مستوى معيشة المواطن.



الأردنية لترويج المنتجات التراثية

مساهم - أردني - ٥ ٪

تأسست الشركة في عام ٢٠١٠ من قبل صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية انطلاقاً من الرؤية الملكية السامية في تطوير القطاع السياحي في الاردن، و تتولى مهمة بناء الخبرات الثقافية الفريدة للسياح والصحفيين والعلماء من الشركات والمواطنين الاردنيين.



السيد فادي غندور

مساهم - أردني - ٦ ٪

مؤسس شركة أرامكس الرائدة في مجال حلول النقل و الشحن وأحد الرواد في مجال المبادرة الاجتماعية على مستوى المنطقة العربية و خاصة فيما يتعلق بتمكين الشباب اقتصاديا و اجتماعيا.





مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه

أعضاء مجلس الإدارة

يدير الوطني عدد من القيادات من ذوي الخبرات في قطاع التمويل الأصغر، ويعد مجلس الإدارة أحد الركائز الأساسية في عملية صنع القرار في الوطني، حيث يعنى بمسؤولية القيادة والإشراف مع التأكد من نجاح الاستراتيجيات الموضوعة بهدف تحقيق الأهداف الرئيسية للشركة.

سعادة السيد طائب سعد محمد الحسن
رئيس مجلس الإدارة



سعادة السيد ناصر بن بكر بن ملوح القحطاني
نائب رئيس مجلس الإدارة



سعادة المهندس رامي غالب ميخائيل القسوس
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور خالد وليد محمد الغزاوي
عضو مجلس الإدارة



سعادة السيد هيثم هاني محمد الحموري
عضو مجلس الإدارة



سعادة السيد عادل محمد علي بله
عضو مجلس الإدارة



سعادة الدكتور بشار الزعبي (رحمه الله)
عضو مجلس الإدارة



النبذة التعريفية عن أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد صائب سعد محمد الحسن

رئيس مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٠١٨ / ٣ (عضو غير مستقل/ممثلاً عن صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية)
رئيس لجنة الحوكمة

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - حقوق دبلوم - دراسات اجتماعية
الخبرات العملية	مدير صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - رئيس مجلس الإدارة الشركة الأردنية لترويج المنتجات التراثية - عضو مجلس الشركة الأردنية للاستثمار في البنية التحتية - رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لإحياء التراث - عضو مجلس إدارة الأكاديمية الملكية لفنون الطهي - عضو هيئة مديرين شركة السنبلة للإنتاج الفني - رئيس مجلس إدارة شركة الجنوب للتطوير والإعمار - رئيس مجلس إدارة شركة منتجات البحر الميت - عضو مجلس إدارة شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقارية - عضو مجلس إدارة
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	مدير صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

سعادة السيد ناصر بن بكر بن ملوح القحطاني

نائب رئيس مجلس الإدارة اعتباراً من ٢٠٠٦ (عضو غير مستقل/ممثلاً عن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي - أجفند)
رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - محاسبة ماجستير - محاسبة
الخبرات العملية	رئيس مجلس الإدارة - وحدة أجفند للتمويل الأصغر - المملكة العربية السعودية.
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - نائب الرئيس وحدة أجفند للتمويل الأصغر - المملكة العربية السعودية - رئيس مجلس الإدارة. بنك الابداع والشراكة - سيراليون - رئيس مجلس الإدارة. بنك الابداع للتمويل الأصغر - السودان - رئيس مجلس الإدارة. بنك الابداع للتمويل الأصغر - موريتانيا - رئيس مجلس الإدارة. بنك الأمل للتمويل الأصغر - اليمن - عضو مجلس. بنك الابداع للتمويل الأصغر - البحرين - عضو مجلس. بنك الابداع للتمويل الأصغر - سوريا - عضو مجلس. شركة الابداع للتمويل الأصغر - لبنان - عضو مجلس. شركة الابداع للتمويل الأصغر - فلسطين - عضو مجلس. عضو مجلس أمناء الجامعة العربية المفتوحة. عضو مجلس أمناء مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث - تونس. عضو مجلس أمناء الشبكة العربية للمنظمات الأهلية - جمهورية مصر العربية. عضو مجلس أمناء المجلس العربي للطفولة والتنمية - جمهورية مصر العربية.
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	المدير التنفيذي - وحدة أجفند للتمويل الأصغر - المملكة العربية السعودية.

سعادة المهندس رامي غالب ميخائيل القسوس

عضو مجلس ادارة اعتباراً من ٠٤ / ٢٠١٦ (عضو مستقل)
عضو في لجنة التدقيق ولجنة المخاطر ولجنة الحوكمة

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - هندسة كيمياوية. ماجستير - إدارة أعمال.
الخبرات العملية	الرئيس التنفيذي لوحدة الاستثمارات في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية. شركة مجمع الأعمال - مدير عام. شركة أربتك جردانة - مدير التطوير. شركة تطوير المفرق - مدير عام.
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - عضو مجلس الشركة الأردنية لترويج المنتجات التراثية - عضو مجلس الشركة الأردنية لترويج المنتجات الزراعية - عضو مجلس الشركة الأردنية لإحياء التراث - عضو مجلس الأكاديمية الملكية لفنون الطهي - عضو هيئة مديرين شركة تطوير المشاريع الريادية والاستثمارية - عضو مجلس شركة السنبلة للإنتاج الفني - عضو مجلس شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقارية - عضو مجلس شركة مجمع الأعمال - عضو مجلس إدارة.
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	الرئيس التنفيذي لوحدة الاستثمارات في صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية

سعادة الدكتور خالد وليد محمد الغزاوي

عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٠١ / ٢٠١٧ (عضو مستقل)
رئيس لجنة التدقيق وعضو في لجنة المخاطر ولجنة الترشيحات والمكافآت

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - علوم مالية ومصرفية. ماجستير - إدارة أعمال. دكتوراة - إدارة الأعمال الدولية.
الخبرات العملية	بنك الابداع للتمويل متناهي الصغر - مملكة البحرين - الرئيس التنفيذي. شركة جرامين جميل للتمويل الأصغر - دبي - مدير عام. شبكة الاغا خان للتمويل الأصغر - مصر - الرئيس التنفيذي.
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - الأردن - عضو مجلس. بنك الابداع للتمويل متناهي الصغر - موريتانيا - عضو مجلس. بنك الابداع للتمويل متناهي الصغر - سوريا - عضو مجلس. بنك الابداع والشراكة - سيراليون - عضو مجلس.
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	الرئيس التنفيذي لبنك الابداع للتمويل متناهي الصغر - مملكة البحرين

سعادة السيد هيثم هاني محمد الحموري

عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٢٠١٨ / ٠٣ (عضو غير مستقل/ممثلاً عن صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية)
عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - حقوق. إجازة محاماة (٨٤٧٧) - نقابة المحامين الاردنيين.
الخبرات العملية	صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية- مدير الوحدة القانونية. شركة البحر الميت للاستثمارات السياحية والعقارية - مدير الشؤون القانونية والاستثمار.
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - عضو مجلس. شركة تطوير المشاريع الريادية والاستثمارية - عضو مجلس. الشركة الأردنية للاستثمار في البنية التحتية - عضو مجلس.
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية- مدير الوحدة القانونية.

سعادة السيد عادل محمد علي بله

عضو مجلس إدارة اعتباراً من ٢٠١٧ / ١١ (عضو غير مستقل /ممثلاً عن برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائي - أيجفند)
رئيس لجنة المخاطر و عضو في لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - محاسبة. دبلوم فوق الجامعة - محاسبة وتمويل.
الخبرات العملية	بنك الإبداع للتمويل الأصغر - السودان - مدير عام. مؤسسة براعة للتمويل الأصغر - مدير تنفيذي. برنامج التنمية الريفية جنوب كردفان - مدير مالي وإداري
عضويته في مجالس إدارات/هيئات إدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - عضو مجلس بنك الإبداع للتمويل متناهي الصغر - البحرين - عضو مجلس. بنك الإبداع - موريتانيا - عضو مجلس. بنك الإبداع - سيراليون - عضو مجلس.
الوظائف التي يشغلها حالياً خارج الشركة	مدير عام بنك الإبداع للتمويل الأصغر - السودان

سعادة الدكتور بشار الزعبي (رحمه الله)

عضو مجلس إدارة منذ عام ٢٠١٨ / ٠٣ الى ان توفاه الله برحمته في ٢٦ / ٠٣ / ٢٠٢١

اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق مساعدة مجلس الإدارة بالمهام المتعلقة بأنشطة التدقيق الداخلي والتحقق من مدى كفاية وشمولية برامج التدقيق الداخلي والخارجي لنطاق أعمال الشركة، ومدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية ككل. بالإضافة لمراجعة الأمور المالية والمحاسبية ذات الأثر الجوهري على بيانات الشركة.

لجنة المخاطر

تولى لجنة المخاطر مراجعة إطار إدارة المخاطر لدى الشركة، وذلك بهدف التعرف على حدود المخاطر ومستوى تعرض الشركة للمخاطر، والآليات الموضوعية لمراقبة هذه المخاطر وضبطها والتخفيف منها ما أمكن، ومراجعة خطط استمرارية العمل لدى الشركة والتحقق من تحديثها بشكل مستمر، وتطبيق أفضل الممارسات المتبعة دولياً بهذا الخصوص.

لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى اللجنة القيام بالمهام المنوطة فيما يتعلق بتعيين أو ترشيح أعضاء المجلس أو أعضاء الإدارة التنفيذية العليا، وتقييم أداء المجلس واللجان المنبثقة عنه والمدير العام، كما تتولى اللجنة مراجعة إطار المكافآت لأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا بما يتماشى مع أهداف الشركة.

لجنة الحوكمة

وتتولى اللجنة مهام ومسؤوليات الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحوكمة المؤسسية ومراجعتها وتحديثه بما يتماشى مع أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، ومتابعة آخر المستجدات فيما يتعلق بأنشطة ومجالات الحوكمة.

عدد مرات اجتماع مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس واجتماع الهيئة العامة العادي خلال العام ٢٠٢١

اجتماعات مجلس الإدارة

اجتماعات مجلس الإدارة					
الاجتماع الرابع ٢٠٢١ / ١١ / ٠٤	الاجتماع الثالث ٢٠٢١ / ٠٧ / ١٤	الاجتماع الثاني ٢٠٢١ / ٠٥ / ٢٧	الاجتماع الأول ٢٠٢١ / ٠٢ / ٢٥	صفة العضو	اسم العضو
✓	✓	✓	✓	رئيس	صائب سعد محمد الحسن
✓	✓	✓	✓	نائب رئيس	ناصر بن بكر بن ملوح القحطاني
✓	✓	✓	✓	عضو	رامي غالب ميخائيل القسوس
✓	✓	✓	✓	عضو	خالد وليد محمد الغزاوي
✓	✓	✓	✓	عضو	هيثم هاني محمد الحموري
✓	✓	✓	✓	عضو	عادل محمد علي بله
			غياب لظرف صحي	عضو	بشار الزعبي (رحمه الله)

اجتماعات الهيئة العامة العادي

اجتماعات الهيئة العامة العادي			
ملاحظات	حضور كامل الأعضاء	تاريخ الإنعقاد	الاجتماع ورقمه
	✓	٢٠٢١ / ٠٢ / ٢٥	الاجتماع العادي الأول

اجتماعات لجنة التدقيق والمخاطر

لجنة التدقيق والمخاطر			اسم اللجنة	
اجتماعات اللجنة			أعضاء اللجنة	
الاجتماع الثالث ٢٠٢١ / ١١ / ٠٤	الاجتماع الثاني ٢٠٢١ / ٠٧ / ٠٨	الاجتماع الأول ٢٠٢١ / ٠٢ / ٢١	صفة العضو	اسم العضو
✓	✓	✓	رئيس	خالد وليد محمد الغزاوي
✓	✓	✓	عضو	رامي غالب ميخائيل القسوس
✓	✓	غياب	عضو	عادل محمد علي بله

اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت

لجنة الترشيحات والمكافآت			اسم اللجنة	
اجتماعات اللجنة			أعضاء اللجنة	
الاجتماع الثالث ٢٠٢١ / ١١ / ٠٣	الاجتماع الثاني ٢٠٢١ / ٠٧ / ١٤	الاجتماع الأول ٢٠٢١ / ٠٢ / ٢٥	صفة العضو	اسم العضو
✓	✓	✓	رئيس	ناصر بن بكر بن ملوح القحطاني
✓	✓	✓	عضو	خالد وليد محمد الغزاوي
✓	✓	✓	عضو	هيثم هاني محمد الحموري

اجتماعات لجنة الحوكمة

لجنة الحوكمة		اسم اللجنة	
اجتماعات اللجنة		أعضاء اللجنة	
الاجتماع الأول ٢٠٢١ / ٠٧ / ١٤		صفة العضو	اسم العضو
✓		رئيس	صائب سعد محمد الحسن
✓		عضو	رامي غالب ميخائيل القسوس
✓		عضو	عادل محمد علي بله



المعلومات المتعلقة بالإدارة التنفيذية

أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد سامح رمضان حسن المحاريق
المدير العام



السيد رامي سميح الياس النصاروين
مساعد المدير العام لقطاع الأعمال



السيد آدم عبدالله مرعي القرعان
مساعد المدير العام لقطاع الدعم



السيد احمد محمد سليمان الملاحة
المدير المالي



الأستاذ محمد خليل محمد القاضي
مدير الدائرة القانونية



السيد عماد حسام الدين عبدالقادر حيلوز
مدير دائرة التدقيق الداخلي



السيد معن عبدالله محمد طشطوش
مدير دائرة الامتثال



السيد سيف ثامر محمد الخليلي
مدير دائرة المخاطر



النبة التعريفية عن أعضاء الإدارة التنفيذية

السيد سامح رمضان حسن المحاريق

المدير العام

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - إدارة أعمال ماجستير - علوم الفلسفة.
الخبرات العملية	المدير العام للبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. قائم بأعمال مدير عام البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير المخاطر والائتمان - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مستشار بنكي - LFS Germany. رئيس قسم مراقبة الائتمان - بنك عودة منسق مشاريع - البنك العربي محاسب - البنك العربي أمين صندوق - البنك العربي
عضويته في مجالس إدارات/هيئات وإدارات شركات أخرى داخل المملكة وخارجها	شبكة تنمية لدعم وتطوير مؤسسات التمويل الأصغر نائب رئيس هيئة المديرين
تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك	٢٠٠٩ / ١٠

السيد رامي سميح الياس النصاروين

مساعد المدير العام لقطاع الأعمال

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - الاقتصاد وإدارة الأعمال الزراعية. شهادة خبير دولي مرخص - تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
الخبرات العملية	مساعد المدير العام لقطاع الأعمال - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. قائم بأعمال مدير المخاطر والائتمان - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير إقليمي - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير فرع - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.
تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك	٢٠٠٧ / ١١

السيد آدم عبدالله مرعي القرعان

مساعد المدير العام لقطاع الدعم

المؤهلات العلمية	بكالوريوس - علوم الحاسوب. ماجستير - علوم الحاسوب.
الخبرات العملية	مساعد المدير العام لقطاع الدعم - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. قائم بأعمال مساعد المدير العام لقطاع الدعم - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير دائرة تكنولوجيا المعلومات - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. أخصائي برمجة وقواعد بيانات أوراكل - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مبرمج - شركة دلتا.
تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك	٢٠٠٧ / ٠١

السيد احمد محمد سليمان الملاحة

المدير المالي

بكالوريوس - محاسبة	المؤهلات العلمية
المدير المالي - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير مالي واداري - شركة صندوق المرأة. محاسب - جمعية تنمية المرأة الأردنية	الخبرات العملية
٢٠٠٨ / ٧	تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك

الأستاذ محمد خليل محمد القاضي

مدير الدائرة القانونية

بكالوريوس - قانون	المؤهلات العلمية
مدير الدائرة القانونية - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة محامي لدى الدائرة القانونية - بنك لبنان والمهجر محامي - مكتب محاماة خاص.	الخبرات العملية
٢٠١٧ / ٠٦	تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك

السيد عماد حسام الدين عبدالقادر حيلوز

مدير دائرة التدقيق الداخلي

بكالوريوس - محاسبة	المؤهلات العلمية
مدير التدقيق الداخلي - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مدير التدقيق الداخلي - الشركة الاهلية للتمويل الأصغر. مدير التدقيق الداخلي - شركة بندار للتجارة والاستثمار	الخبرات العملية
٢٠١٨ / ٠٣	تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك

السيد معن عبدالله محمد طشطوش

مدير دائرة الامتثال

بكالوريوس - محاسبة	المؤهلات العلمية
مدير دائرة الامتثال - شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة مدير دائرة المخاطر والامتثال - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. قائم بأعمال مدير دائرة المخاطر والامتثال - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. ضابط مخاطر - البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. مساعد مفتش على شركات التمويل الأصغر وشركات المعلومات الائتمانية - البنك المركزي الأردني. محاسب - شركة دايبو للهندسة والإنشاءات. أمين صندوق - البنك الأهلي الأردني.	الخبرات العملية
٢٠١٧ / ١١	تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك

السيد سيف ثامر محمد الخليبي

مدير دائرة المخاطر

بكالوريوس - محاسبة	المؤهلات العلمية
مدير دائرة المخاطر - شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. ضابط مخاطر - شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة. محاسب - شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة.	الخبرات العملية
٢٠١٤	تاريخ الالتحاق بالعمل لدى البنك

تواصلت خلال سنة ٢٠٢١ الآثار السلبية المرتبطة بتفشي وباء الكورونا على المستوى العالمي، سواء من خلال التدابير الصحية الاحترازية المطبقة من الحكومات، أو أزمة سلاسل التوريد التي بدأت تلقي آثارها على أسعار المواد الغذائية، وهو ما ألقى بظلاله على قطاع التمويل الأصغر الذي تأثر بالأوضاع السلبية حتى منتصف العام، قبل أن تبدأ مرحلة من التعافي في بعض القطاعات الاقتصادية في النصف الأخير من العام الماضي.

ضمن سياسته للالتزام بممارسات الإقراض السليمة، قام البنك بتطبيق سياسة إقراض متحفظة، وخصص منتج تعافي ليكون موجهاً للعملاء المتضررين والفئات التي تأثرت سلبياً من ظروف الوباء، وذلك لتجنب الإقراض المفرط غير القائم على تدفقات نقدية متوقعة للمقترضين.

وانسجاماً مع التوجهات الوطنية التي أكدتها توجيهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين لمعظم في تعزيز الأمن الغذائي تواصل عمل البنك على تطوير منتج بذار الموجه لصغار المزارعين، ووضع الآليات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بقطاع الزراعة.

كما واشترك البنك في برنامج التمويل الميسر لدرء الآثار الناجمة عن جائحة كورونا على الشركات والمشاريع الصغيرة والصغيرة من القرض المقدم من الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي والذي رصده البنك المركزي الأردني للمتضررين من الجائحة بأسعار فائدة تفضيلية ومدعومة للمقترضين، وبإشراف البنك الوطني العمل على الإقراض من خلال البرنامج مطلع العام الجاري ٢٠٢٢.

يتطلع البنك الوطني إلى مواصلة جهوده في مساعدة الفئات المستهدفة من خدماته خلال الفترة المقبلة تجاه التعافي الكامل من الآثار السلبية للجائحة من الناحية الصحية، ويسعى إلى تعزيز خدماته المقدمة من خلال القنوات الإلكترونية المختلفة التي وفرها خلال الأعوام الأخيرة، وكانت عاملاً مساعداً في تسهيل التواصل وإدارة العلاقة مع عملائه أثناء فترات الحظر الكلي والجزئي، كما وينتوي البنك العمل على استئناف التفرع من خلال فرع جديد في حي نزال يدمج بين الفرع التقليدي وتوفير منصة للخدمات الإلكترونية لعملائه وذلك للعمل على إدماجهم في مجال استثمار الفرص التي توفرها التقنية الحديثة، بما يمكنهم في مرحلة لاحقة من توظيفها في أعمالهم ومشروعاتهم لتسويق منتجاتهم وإدارة مبيعاتهم من خلال أنظمة الدفع الإلكتروني.

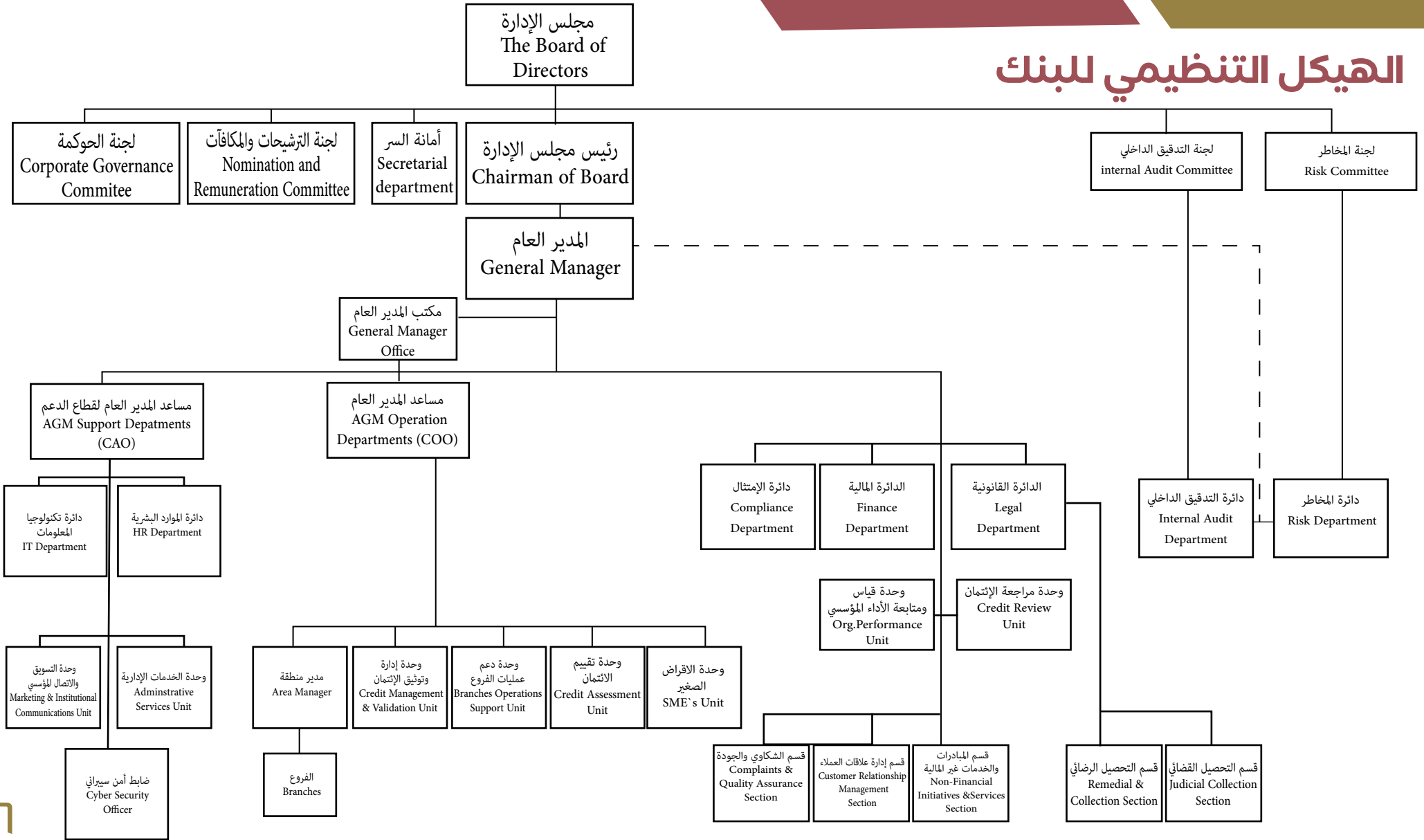
على صعيد متصل، يقوم البنك بالتعاون مع العديد من الجهات الشريكة للعمل على تعزيز الثقافة المالية لدى المقترضين بشكل خاص، والمجتمعات المحلية بشكل عام، وذلك لتمكينهم من اتخاذ القرارات المالية المبنية على تقدير سليم لأوضاعهم المالية لتجنبهم الإقراض المفرط وتعزيز فرص اندماجهم في مسيرة الشمول المالي التي تسعى لضمان أوسع قدر من المشاركة الاقتصادية لمختلف فئات المجتمع.

ولتحقيق ذلك، أطلق البنك الوطني مجموعة كبيرة من البرامج التدريبية التي استغلت تقنيات التدريب عن بعد لتأهيل كوادر البنك للقيام بهذه الأدوار بصورة مستمرة ومدمجة في عملياته، حيث يعتبر الوطني المعارف والخبرات المتراكمة لدى فريقه من أهم الأصول التي يسعى لتوظيفها لخدمة رسالته وأهدافه.

يتطلع الوطني إلى مزيد من المنجزات خلال العام المقبل، ولتوسعة مشاركته في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر ليكون أحد القطاعات الرافدة للاقتصاد الوطني في الأردن والتي تخدم فئات اجتماعية واسعة.

المدير العام
سامح المحاريق

الهيكل التنظيمي للبنك



إفصاحات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

١- العقوبات المفروضة من الجهات الرقابية والقانونية.

يؤكد مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية العليا على عدم تعرض البنك أو فرض أي غرامات أو عقوبات خلال العام الماضي من قبل أي جهة رقابية أو سلطة قانونية.

٢- التسهيلات الممنوحة لأعضاء المجلس / الإدارة التنفيذية العليا.

يؤكد مجلس إدارة البنك على عدم منح أو وجود أي تسهيلات ممنوحة لأعضاء المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا أو لأي من المساهمين في البنك.

٣- بيان عن دقة البيانات المالية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

يقر مجلس إدارة البنك بمسؤوليته عن دقة وكفاية البيانات المالية الختامية، وتوفير أنظمة ضبط ورقابة داخلية فعالة وكافية، كما ويؤكد على عدم وجود أي أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية أداء البنك وأعماله.

٤- الإفصاح عن دليل الحاكمية.

يؤكد مجلس الإدارة على أن البنك قام بإعداد دليل للحاكمية المؤسسية بما يتوافق ومتطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر، ويتم نشر الدليل على الموقع الإلكتروني للبنك، بالإضافة لدور لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة بمتابعة كافة الأمور التي تعنى بالحوكمة.

٥- المكافآت الممنوحة لأعضاء المجلس.

يؤكد مجلس إدارة البنك على عدم منح أو وجود أي مكافآت ممنوحة لأعضاء المجلس أو لأي من المساهمين في البنك.

٦- تقرير المجلس بشأن الوضع المالي خلال العام ٢٠٢١.

إطلع مجلس الإدارة على القوائم المالية الختامية المدققة من قبل المحاسب القانوني وذلك عن السنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، بالإضافة لأهم الإيضاحات التي وردت في التقرير المقدم، حيث أنه وعلى الرغم من التحديات التي فرضتها جائحة كورونا وآثارها اللاحقة، فقد حقق البنك خلال عام ٢٠٢١ نمواً في إجمالي الإيرادات بما يقارب (١٩%) عن العام ٢٠٢٠، كما أن أصول البنك قد ارتفعت بمقدار (١٢%) لعام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠، الأمر الذي يدل على ازدياد الطلب على منتجات التمويل الأصغر، وثقة العملاء بالخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك الوطني. كما شكلت محفظة التسهيلات القائمة ما نسبته (٦٥%) من إجمالي أصول البنك. وفي رأي مجلس الإدارة ووفقاً للبيانات المالية المقدمة فإن البنك لديه القدرة على الإستمرار كمنشأة مستمرة، كما أنه يحتفظ بالمخصصات الكافية لمواجهة أي مخاطر محتملة، وأن البنك يقوم بالإحتفاظ بالوثائق والمستندات المحاسبية بطريقة أصولية.



نظام الضبط والرقابة الداخلية

من منطلق إيمان البنك بأهمية وجود أنظمة ضبط ورقابة داخلية مناسبة وفعالة ومتابعتها بشكل مستمر كونها من إحدى أهم عناصر الإدارة الجيدة وأساس لسلامة عمليات البنك وأنشطته، حيث تبني البنك العديد من أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، والتي يقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية تطبيقها والتحقق من فعاليتها.

ويتم تنفيذ إجراءات الضبط والرقابة الداخلية لدى البنك من خلال الآتي:-

١. التدقيق الداخلي.

تتمثل رسالة التدقيق الداخلي في تقديم الخدمات التأكيدية والإستشارية المستقلة والموضوعية بهدف مساعدة كل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة التنفيذية في القيام بمهامهم بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال التقارير والتحليلات الدورية والتوصيات التي يتم رفعها بشأن أنشطة التدقيق الداخلي. وتتبع دائرة التدقيق الداخلي بشكل مباشر للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وإدارياً للمدير العام، وتعمل الدائرة وفق ميثاق العمل المعتمد من قبل مجلس الإدارة، بحيث تخضع كافة أنشطة ودوائر الشركة لأنشطة التدقيق الداخلي.

٢. إدارة المخاطر.

يعتبر الإطار العام لإدارة المخاطر من أهم الوسائل لمراقبة مستويات المخاطر، حيث ينبثق عن الإطار العام لإدارة المخاطر عدد من الوثائق والأدوات المتكاملة لإدارة المخاطر، وتتولى دائرة المخاطر مسؤولية مراقبة مستويات التعرض للمخاطر ووضع الأدوات اللازمة للتخفيف من التعرض لهذه المخاطر ما أمكن، بالإضافة لتقييم مدى قدرة البنك على مواجهة هذه المخاطر من خلال استخدام وتطبيق سيناريوهات مختلفة.

١. مخاطر الائتمان

تعمل دائرة المخاطر جنباً إلى جنب مع دائرة التدقيق والدوائر الأخرى بهدف تخفيض احتمالية حدوث الأخطاء وتقليل أثر هذه المخاطر للحد الأدنى، على أن تبقى مسؤولية تطبيق إدارة المخاطر التشغيلية بشكل يومي من ضمن نطاق عمل الوحدات التشغيلية.

تتمثل الأهداف الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان بالآتي:-

- ١ - تحليل تركيزات المحفظة الإقراضية .
- ٢ - تحليل المحفظة المعرضة للخطر
- ٣ - تحليل إنتاجية الموظفين
- ٤ - قياس حدود التعرض للائتمان.

٢. المخاطر التشغيلية

تتم مراقبة مخاطر العمليات في كل قسم من أقسام البنك (والتي منها الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات، المالية.. الخ)، مع التركيز بشكل كبير على الأنشطة الإقراضية. ومع ذلك، فالخطر الأكبر لا يرتبط بشكل أساسي بعدم قدرة العميل على السداد، وإنما بسبب فشل أو ضعف الأنظمة والعمليات التشغيلية لدى البنك، وعليه يقوم البنك الوطني بعمل:

- ١ - تطوير ثقافة المخاطر في البنك والتي تم تحديدها من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
- ٢ - الرقابة المستمرة على عمليات البنك بشكل مستمر وعلى أساس محدد، من خلال إعداد خارطة العمليات الخاصة بالبنك ومراجعتها بشكل مستمر (مقارنة الإجراءات المكتوبة بما هو مطبق على أرض الواقع).

- ٣ - التحقق من فصل المهام والمسؤوليات في عملية صنع القرار من خلال مصفوفة الصلاحيات وتحقيق مبدأ الرقابة الثنائية.
- ٤ - استخدام وتطبيق أدوات تقييم المخاطر التشغيلية المختلفة والتي تساعد على تحديد وتقييم وتخفيف المخاطر التشغيلية التي يمكن ان يتعرض لها البنك.
- ٥ - تطبيق الأنظمة والبرامج والآليات في عمليات التنفيذ، المحاسبة، والعمليات.
- ٦ - فحص الأنظمة المستخدمة والمطبقة في البنك من حيث تليتها لمتطلبات الأمن السيبراني (والتي منها وجود خوادم احتياطية، كلمات مرور، تحديد قدرة المستخدمين على الوصول للأنظمة حسب الصلاحيات الممنوحة لهم...الخ).

• المخاطر المالية ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر تغير سعر الصرف

- يقوم البنك الوطني وبشكل منتظم بتحليل مستويات السيولة وعدم تطابق آجال الاستحقاق وافترض السيناريوهات وتطبيقها لقياس أثرها على عمليات البنك من خلال:-
- ١- السيناريو الطبيعي.
 - ٢- إختبارات الجهد/الأوضاع الضاغطة.
 - ٣- سيناريو بافتراض حدوث أزمات على مستوى السوق.
 - ٤- سيناريو افتراض حدوث تغير في اسعار الفوائد او تغير سعر الصرف .

٣. إدارة الإمتثال .

تقوم دائرة الإمتثال بالتأكد من مدى التزام البنك وسياساته الداخلية لكافة القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية والتشريعية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة مراقبة الإمتثال وسياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وعقد الدورات التدريبية اللازمة لذلك. كما تقوم برفع التقارير الخاصة بهذا الشأن إلى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.

٤. التدقيق الخارجي.

يقوم البنك الوطني بتعيين مدقق حسابات خارجي مستقل للقيام بكافة الأمور التي تقع على عاتقه وبما يتوافق مع متطلبات معايير التدقيق الدولية وذلك بهدف التحقق من صحة وكفاية وسلامة البيانات المالية المقدمة له، بالإضافة لدوره في فحص أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وتوضيح أهم مواطن الضعف في الأنظمة المحاسبية وأي أمور أخرى ذات أثر سلبي من خلال تقرير تفصيلي يقدمه المدقق لمجلس إدارة البنك.

تقرير التدقيق الخارجي

إرنست ويونغ أوران
مسابكون قحرون
سكول بر، ٤٤٠
عمان ٤٤١١٨ - المنطقة الأردنية المهنية
هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦٨٠ ٠٧٧٧
لفصص: ٠٠٩٦٢ ٦٤٢ ٨٣٠٠
www.ey.com/me



تقرير مدقق الحسابات المستقل
الى مساهمي شركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - شركة مساهمة خاصة محدودة
عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير حول تدقيق القوائم المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة - شركة مساهمة خاصة محدودة (الشركة) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والاضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ وأداءها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الأخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

أمر آخر

تم تدقيق القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٠ من قبل مدقق حسابات آخر، وتم إصدار رأي غير متحفظ حولها بتاريخ ٢٨ شباط ٢٠٢١.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضماناً أن التدقيق الذي يجري وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً خطأ جوهرياً عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرياً، إذا كانت منفردة أو مجتمعة يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

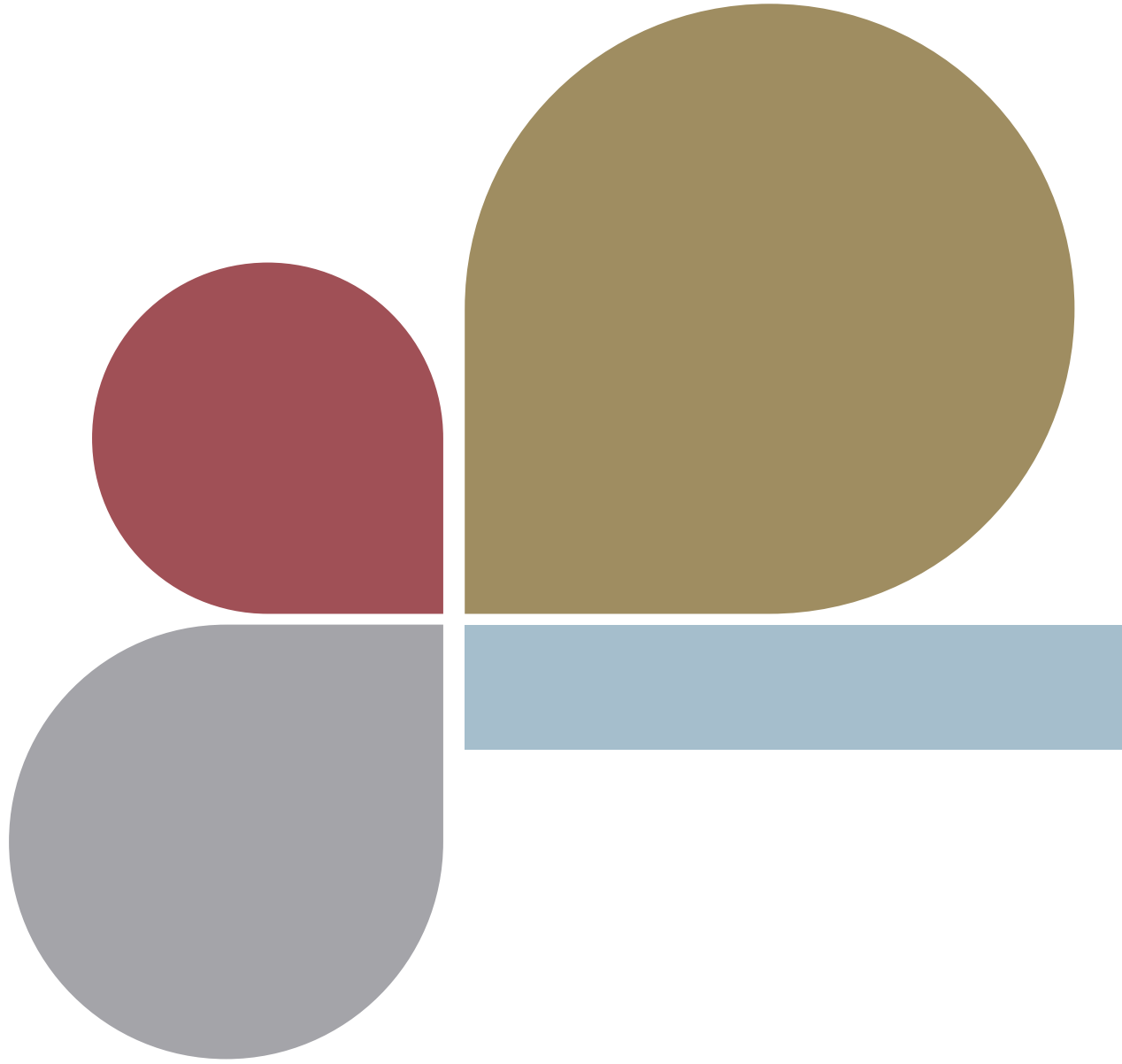
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الرأي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
 - الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة.
 - تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الإدارة.
 - التوصل إلى نتيجة حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم يقين جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلى الإشارة في تقرير التدقيق إلى إيضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإيضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الشركة في أعمالها كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الإيضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة ببيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية تتفق مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

إرنست ويونغ/الأردن
إرنست ويونغ قاننوتشنت
مسلمة فايز شخازرة
ترخيص رقم ٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
٢٧ شباط ٢٠٢٢



دليل الحاكمة المؤسسية

٢٢	المقدمة
٢٢	إجراءات الحاكمية
٢٣	أولاً: التعريفات
٢٤	ثانياً: تشكيلة المجلس
٢٤	ثالثاً: مهام ومسؤوليات المجلس
٢٦	رابعاً: إجتماعات المجلس
٢٧	خامساً: مهام ومسؤوليات رئيس المجلس
٢٧	سادساً: أمانة سر المجلس
٢٨	سابعاً: المدير العام
٢٨	ثامناً: ملائمة أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
٢٨	١. أحكام عامة
٢٩	٢. ملائمة أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
٣١	تاسعاً: لجان المجلس
٣١	١. أحكام عامة.
٣١	٢. اللجان المنبثقة عن المجلس
٣١	أ. لجنة الحاكمية
٣٢	ب. لجنة التدقيق
٣٣	ج. لجنة الترشيحات والمكافآت
٣٤	د. لجنة إدارة المخاطر
٣٤	هـ. اللجان الأخرى
٣٥	عاشراً: تنظيم أعمال المجلس
٣٥	إحدى عشر: أنشطة المجلس
٣٥	١. التعيينات والإحلال
٣٦	٢. التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام
٣٦	٣. التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح
٣٧	إثني عشر: بيئة الضبط والرقابة الداخلية
٣٧	١. أنظمة الضبط والرقابة الداخلية
٣٨	٢. التدقيق الداخلي
٣٩	٣. التدقيق الخارجي
٤٠	٤. إدارة المخاطر
٤١	٥. مراقبة الإمتثال
٤٢	٦. متطلبات الأنظمة المالية والمحاسبية، أنظمة إدارة المعلومات
٤٣	٧. متطلبات الأمن والسلامة
٤٣	ثالث عشر: العلاقة مع المساهمين
٤٤	١. إجتماعات المساهمين
٤٤	٢. إجتماعات الهيئة العامة العادية
٤٤	٣. إجتماعات الهيئة العامة غير العادية
٤٥	٤. حقوق المساهمين
٤٥	رابع عشر: الإفصاح والشفافية

المقدمة

تعرف الحاكمية المؤسسية بأنها النظام الذي توجه وتدار به الشركة، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للشركة وتحقيقها، وإدارة عمليات الشركة بشكل آمن والإلتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين والشركاء وأصحاب المصالح الآخرين والإلتزام بالتشريعات وسياسات الشركة الداخلية.

وبالتالي فإن الحاكمية المؤسسية الجيدة هي التي توفر لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا البيئة والحوافز المناسبة للوصول إلى الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة، وتسهل إيجاد عملية رقابة فاعلة وبالتالي تساعد الشركة على استغلال مواردها بكفاءة.

يتوافق هذا الدليل مع متطلبات تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢/١٠) الصادرة عن البنك المركزي الأردني، وأفضل الممارسات الدولية المتعارف عليها بهذا المجال، كما ويتوافق ودليل الحوكمة المؤسسية الأردني.

وقد أقر مجلس الإدارة هذا الدليل، ويقرأ بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الوثائق الخاصة بالشركة والتي تشتمل على القانون الخاص بالبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة رقم (٢٠٠٣/٥٣) وعقد التأسيس والنظام الأساسي.

ويرتكز الدليل على المبادئ الإرشادية التالية:

- العدالة في معاملة كافة الشركاء (Stakeholder): المساهمين، الدائنين، موظفي الشركة، السلطات الرقابية.
- الشفافية والإفصاح بشكل يمكن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضعية الشركة والأداء المالي.
- المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة، وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
- المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات.

ويتم الرجوع لتعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) في حال تطلب الأمر ذلك.

إجراءات الحاكمية.

١) تقوم شركة " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة" والمشار إليها فيما بعد بعبارة " البنك " بإعداد هذا الدليل واعتماده من قبل مجلس الإدارة، ويتم تحديثه كلما تطلب الأمر ذلك، وبحيث تتوفر نسخة محدثة منه عند الطلب.

٢) يقوم البنك بتشكيل لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة (لجنة الحاكمية) يترأسها رئيس المجلس، وتكون مهمتها متابعة ملف الحاكمية وتطوير الدليل وترفع تقاريرها للمجلس بصورة نصف سنوية.

٣) يقوم المدقق الداخلي برفع تقرير سنوي للجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس حول مدى إلتزام إدارة البنك بنود الدليل، على أن يتضمن التقرير بيان مدى التزام إدارة البنك بتطبيق كل بند من بنوده مع ذكر أسباب عدم الإلتزام بأي بند لم يتم تطبيقه.

٤) يقوم البنك بنشر دليل الحاكمية المؤسسية على موقعه الإلكتروني وبأي طريقة أخرى يراها مناسبة وعملية لإطلاع الجمهور وعملاء البنك وجميع أصحاب المصالح، والإفصاح ضمن التقرير السنوي عن وجود الدليل ومدى الإلتزام بتطبيق ما ورد فيه.

أولاً: التعريفات.

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا الدليل المعاني المخصصة لها أدناه ما لم تدل القرينة أو السياق على خلاف ذلك :

شركة " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "	البنك
مجلس إدارة شركة " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "	المجلس
رئيس مجلس الإدارة	الرئيس
نائب رئيس مجلس الإدارة	النائب
عضو مجلس إدارة شركة " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "	العضو
مدير عام شركة " البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "	المدير العام
وتشمل على مدير عام البنك، ومساعد المدير العام، ومدير العمليات ومدير مراقبة الإمتثال ومدير التدقيق الداخلي ومدير إدارة المخاطر، وأي موظف له سلطات تنفيذية موازية لسلطة أي من المذكورين أعلاه ويرتبط وظيفياً مباشرةً بالمدير العام ويشمل ذلك الأشخاص الذي يشغلون تلك المناصب بشكل مؤقت بناءً على تكليف أو إنابة في حال كان ذلك لمدة تزيد عن شهر.	الإدارة التنفيذية العليا
العضو الذي لا يخضع لأي تأثيرات تحد من قدرته على اتخاذ قرارات موضوعية لصالح الشركة والذي تتوافر فيه الشروط المبينة في المادة (٤/ب) من تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر.	العضو المستقل
العضو الذي يشارك بمقابل في إدارة العمل اليومي للشركة	العضو التنفيذي
وظيفة مستقلة هدفها التأكد من امتثال الشركة وسياساتها الداخلية لجميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، حيث تحدد وتقيم وتقدم النصح والإرشاد وتراقب وترفع التقارير إلى المجلس حول مدى الإمتثال في البنك.	مراقبة الإمتثال

ثانياً: تشكيلة المجلس.

١. يدير البنك مجلس إدارة مكون من (٧) سبعة أعضاء على الأقل و (١٥) خمسة عشر عضواً بحد أقصى.
 ٢. يراعى في تشكيل المجلس التنوع في الخبرات العملية والمهنية، على أن يكون لدى غالبية أعضاء المجلس خبرة في مجال التمويل الأصغر أو البنوك أو التأجير التمويلي أو أي مجال له علاقة بالأنشطة الإقراضية والتمويلية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
 ٣. أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى، وأن يكون الغالبية منهم حاصلين على الدرجة العلمية في أي من تخصصات الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال.
 ٤. أن لا يكون العضو عضواً في مجالس إدارة أي شركة تمويل أصغر داخل المملكة أو مديراً عاماً لها أو موظفاً فيها ما لم تكن الشركة الأخرى شركة تابعة لتلك الشركة.
 ٥. أن لا يكون العضو محامياً أو مستشاراً قانونياً أو محاسباً قانونياً خارجياً للبنك.
 ٦. أن لا يكون العضو موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
 ٧. أن يكون الرئيس من غير أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
 ٨. أن لا يكون الرئيس أو أي من الأعضاء مفوضاً بشكل منفرد بجزء من أو كامل صلاحيات المجلس.
 ٩. يراعى في تشكيل المجلس أن لا يقل عدد الأعضاء المستقلين عن عضوين أو (٢٠٪) من المجلس أيهما أعلى.
- ويتضمن الحد الأدنى من المتطلبات الواجب توفرها في العضو المستقل ما يلي :

- ١ - أن لا يكون قد عمل موظفاً لدى البنك خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ التعيين أو الإلتخاب.
- ٢ - أن لا تربطه بأي من أعضاء مجلس الإدارة الآخرين أو بأي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا في البنك صلة قرابة حتى الدرجة الثانية.
- ٣ - أن لا يكون مساهماً أو شريكاً في الشركة بنسبة تزيد عن (٥٪).
- ٤ - أن لا يكون قد شغل منصب عضو تنفيذي في المجلس أو عضو في مجلس المجموعة المالكة للشركة أو شركاتها التابعة أو موظفاً فيها خلال السنوات الثلاثة السابقة لتعيينه أو انتخابه.
- ٥ - أن لا يكون قد شغل عضوية المجلس لأكثر من ثمان سنوات متصلة.
- ٦ - أن لا يكون شريكاً أو موظفاً لدى المحاسب القانوني الخارجي للشركة حالياً أو خلال السنوات الثلاث السابقة لتاريخ تعيينه أو انتخابه عضواً في المجلس وأن لا تربطه بالشريك المسؤول عن عملية التدقيق صلة قرابة من الدرجة الأولى.
- يحق للبنك المركزي الأردني اعتبار أي عضو غير مستقل وفقاً لتقديره على الرغم من انطباق كافة شروط الإستقلالية المذكورة أعلاه.

ثالثاً: مهام ومسؤوليات المجلس.

١. تحديد الأهداف الإستراتيجية للبنك وتوجيه الإدارة التنفيذية العليا لإعداد إستراتيجية لتحقيق أهدافها ووضع خطط العمل التي تتماشى معها، واعتمادها من المجلس.
٢. الإشراف على الإدارة التنفيذية العليا ومتابعة أدائها والتأكد من تطبيقها لكافة السياسات والأنظمة الخاصة بالبنك، والتأكد من اطلاعها على المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ومن قيامها بالعمل على ضبطها ومراقبتها.
٣. التأكد من سلامة الأوضاع المالية للبنك وملاءته، واعتماد السياسات المناسبة للإشراف والرقابة على أداء البنك وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية في الوقت المناسب، بما في ذلك السياسات الرئيسية للموارد البشرية والإدارية والمالية والمخاطر ومتابعة تطبيقها.

٤. إعتقاد البيانات المالية الختامية للبنك المدققة من المحاسب القانوني الخارجي والتوصية باعتمادها من الهيئة العامة.
٥. إعتقاد السياسة الائتمانية وسياسة التعامل مع شكاوى العملاء وأي سياسات أخرى يراها المجلس ضرورية أو تتطلبها التشريعات ذات العلاقة.
٦. التأكد من توفر أنظمة ضبط ورقابة داخلية كافية بما في ذلك أنظمة إدارة المخاطر والتأكد بشكل دوري ومستمر من فاعلية هذه الأنظمة، ومن قيام المدقق الداخلي والمحاسب القانوني بمراجعة هذه الأنظمة مرة واحدة سنوياً على الأقل.
٧. إتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان امتثال البنك في كافة أعماله وأنشطته لجميع التشريعات ذات العلاقة ولمتطلبات البنك المركزي الأردني والجهات المختصة.
٨. إعتقاد سياسة واضحة وشفافة وموضوعية تبين وتحدد آلية وطريقة اختيار وتعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك تحديد مكافآتهم سواء كانت على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو أي مزايا أخرى، وإقرار خطة الإلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك (Succession Plan) ومراجعة هذه الخطة مرة واحدة في السنة على الأقل.
٩. إعتقاد الهيكل التنظيمي للبنك بشكل يبين التسلسل الإداري، بما في ذلك اللجان المنبثقة عن المجلس واعتماد الاوصاف الوظيفية لوظائف الإدارة التنفيذية العليا.
١٠. إعتقاد سياسة عامة وإجراءات واضحة لتحديد حالات التعارض في المصالح والإجراءات اللازمة لتلافي حدوثها والإفصاح بشكل مكتوب عن أي حالة قد تتضمن تعارض في المصالح، بما في ذلك مراجعة المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وتقييم مخاطرها.
١١. تحديد حاجة البنك للتعاقد مع خبراء واستشاريين بناءً على توصية الإدارة التنفيذية العليا وتحديد أتعابهم وشروط التعاقد معهم.
١٢. إعتقاد ميثاق أخلاقيات العمل لأعضاء المجلس وللعاملين في البنك بكافة مستوياتهم ومسمياتهم الوظيفية، وبحيث يشتمل الميثاق على مبادئ وسياسات وضوابط واضحة لسلوكيات وأخلاقيات العمل والتعامل المهني، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من إطلاع كافة الإداريين في البنك عليه.
١٣. تحديد معايير تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا وفقاً لأهداف البنك وخطة الإستراتيجية.
١٤. عقد اجتماعات منتظمة مع الإدارة التنفيذية العليا ومناقشة التقارير المقدمة منها.
١٥. إتخاذ الخطوات الكفيلة لضمان دقة المعلومات التي يتم إرسالها للبنك المركزي الأردني.
١٦. تعيين الهيئة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد بناءً على تنسيب لجنة الترشيحات والمكافآت.
١٧. أن يكون المجلس على دراية بالمخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، والإشراف على الإدارة التنفيذية العليا للتأكد من أنها مطلعة على تلك المخاطر وتعمل على ضبطها ومراقبتها.
١٨. إعتقاد الإجراءات التي تكفل إجراء مراجعة دورية ومنتظمة للأداء التشغيلي ولامثال جميع العاملين في البنك للسياسات والإجراءات الداخلية.
١٩. إعتقاد نظام إدارة مخاطر متناسب مع حجم أعمال البنك وبحيث يكون النظام مبنياً على تحديد وتحليل المخاطر الرئيسية بما في ذلك مخاطر السوق والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية وأي مخاطر أخرى، وتحديد مستويات مقبولة للمخاطر، وعلى أن يحدد النظام دور ومهام ومسؤوليات كل من المجلس ولجنة التدقيق ودائرة التدقيق الداخلي ودائرة إدارة المخاطر. وعلى أن يحدد النظام المنهجيات المتبعة في عمليات التعرف والقياس والمراقبة والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر، وعلى أن يتم مراجعة فاعلية تنفيذ هذا النظام مرة واحدة في السنة على الأقل.

٢٠. إعتقاد ميثاق التدقيق الداخلي بحيث يتضمن مهام وصلاحيات ومسؤوليات ومنهجية عمل إدارة التدقيق الداخلي والتأكد من تعميمه داخل البنك.
٢١. إعتقاد مصفوفة الصلاحيات والمسؤوليات للإدارة التنفيذية العليا.
٢٢. إعتقاد سلم الرواتب وأي تعديلات تطرأ عليه.
٢٣. تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للبنك واستراتيجياته وأهدافه المالية ومراجعة الميزانيات السنوية.
٢٤. إقرار النفقات الرأسمالية للبنك وتملك الأصول والتصرف بها.
٢٥. وضع أهداف الأداء ومراقبة التنفيذ الشامل للبنك.
٢٦. أي صلاحيات أخرى تخولها الجمعية العمومية للمجلس.
٢٧. تعيين أمين سر للمجلس، واتخاذ أي قرار بتعيينه أو تنحيته من المجلس بالأغلبية.
٢٨. مراجعة أداء البنك وتقييم أعماله وحسن إدارته وتحديد الإنحرافات والتجاوزات وتحليل أسبابها وتحديد المسؤولين عنها والمحاسبة عليها وإصدار التعليمات اللازمة لمعالجتها وتفادي تكرارها.

رابعاً: إجتماعات المجلس.

- أ. يجتمع المجلس بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة لذلك، وبحيث لا تقل اجتماعات المجلس خلال العام عن (٦) ستة اجتماعات، وان لا ينقضي شهرين دون عقد اجتماع.
- ب. يتوجب على أعضاء المجلس حضور الإجتماعات بشكل شخصي، وفي حال تعذر الحضور فيمكن للعضو إبداء وجهة نظره من خلال الفيديو أو الهاتف أو أي من وسائل الإتصال المتاحة بعد الحصول على موافقة رئيس المجلس على ذلك. كما ويمكن له التصويت على قرارات المجلس شريطة ما يلي :

١. توثيق ذلك حسب الأصول.

٢. أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء المجلس.

٣. أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠%) من اجتماعات المجلس خلال العام.

خامساً: مهام ومسؤوليات رئيس المجلس.

يتولى رئيس المجلس القيام بالمهام والمسؤوليات التالية كحد أدنى :

١. إقامة علاقة بناءة وفاعلة بين المجلس والإدارة التنفيذية العليا للبنك والهيئة.
٢. التأكد من تطبيق البنك لأفضل معايير الحوكمة المؤسسية.
٣. التأكد من قيام الإدارة التنفيذية العليا بتزويد المجلس بالتقارير والمعلومات بشكل دوري ومنتظم وبالوقت المناسب، ومن أن المجلس والهيئة لديهم المعلومات الدقيقة والكافية قبل وقت مناسب من أي اجتماع لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة تصب في مصلحة البنك.
٤. تشجيع جميع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل فعال بمناقشة جميع الأمور التي تخص البنك.
٥. مناقشة القضايا الإستراتيجية والمهمة في اجتماعات المجلس بشكل مستفيض.
٦. التحقق من تزويد كل عضو من أعضاء المجلس بالتشريعات ذات العلاقة بعمل البنك وتعليمات البنك المركزي الأردني ذات العلاقة وإطلاعها على مسؤولياته وواجباته.
٧. التأكد من وجود ميثاق ينظم ويحدد عمل المجلس.
٨. تزويد كل عضو بملخص كاف عن أعمال البنك عند التعيين أو الطلب.
٩. تحديد جدول أعمال الجلسة للمجلس ومشاورة الأعضاء في الأولويات الواجب عرضها على المجلس والتأكد من استكمال هذه الموضوعات قبل عرضها.
١٠. التنسيق والمتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا للتأكد من تنفيذ قرارات المجلس.
١١. التنسيق والمتابعة لأعمال اللجان المنبثقة عن المجلس.

سادساً: أمانة سر المجلس.

يتولى أمين السر القيام بالمهام والمسؤوليات التالية بالحد الأدنى :

- أ. تحديد مواعيد اجتماعات المجلس والتحضير لها.
- ب. تجهيز كافة الأوراق والوثائق الضرورية لاجتماعات المجلس وتزويد كل عضو بنسخ منها قبل موعد الاجتماع بوقت كاف.
- ج. حضور جميع اجتماعات المجلس، وتدوين كافة المداولات والإقتراحات والإعتراضات والتدخلات والقرارات المتخذة من المجلس.
- د. إعداد محاضر الاجتماع وقرارات المجلس والتأكد من توقيع كافة الأعضاء عليها.
- هـ. متابعة تنفيذ قرارات المجلس وتحديد الجهات المسؤولة عن تنفيذ تلك القرارات، ومتابعة بحث أي موضوع تم تأجيله وطرحه في اجتماع سابق.
- و. حفظ سجلات ووثائق اجتماعات المجلس.
- ز. تزويد البنك المركزي الأردني بإقرارات الملائمة بعد توقيعها من المجلس.
- ح. التأكد من اتباع أعضاء المجلس للإجراءات المقررة من المجلس وأو الجمعية العمومية.
- ط. العمل على ضمان تبادل المعلومات بين أعضاء المجلس ولجانه والإدارة التنفيذية العليا وأي جهة أخرى.
- ي. التأكد من إيداع قرارات المجلس و/أو الجمعية العمومية التي يتوجب إيداعها لارتباطها بتسيير أعمال البنك أو بموجب أحكام القانون ضمن المهل القانونية لدى مراقب الشركات والبنك المركزي الأردني و/أو أي جهة رقابية أخرى.
- ك. استخراج الشهادات والمستمسكات القانونية التي يحتاجها البنك بالتنسيق مع المستشار القانوني للبنك.

سابعاً: المدير العام.

- أ. يتم الفصل بين مناصبي رئيس المجلس (الرئيس) والمدير العام، وعلى أن لا تربط بين الرئيس والمدير العام صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة أو مصالح مالية أو شخصية مشتركة.
- ب. الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام حسب ما ينص عليه قانون البنك ومصفوفة الصلاحيات المعتمدة من المجلس.
- ج. يتولى المدير العام للبنك القيام بالمهام والمسؤوليات التالية بالحد الأدنى :

١. الإشراف على إعداد سياسات البنك ورفعها للمجلس لاعتمادها، والتأكد من قيام البنك بعملياته وأنشطته بما يتوافق والسياسات والإستراتيجيات المعتمدة من المجلس.
٢. تطوير التوجهات الإستراتيجية للبنك.
٣. إدارة العمليات اليومية للبنك.
٤. تنفيذ ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
٥. رفع التقارير المالية والإدارية للمجلس وغيرها من التقارير اللازمة بالوقت المناسب والتي تعكس أداء البنك.
٦. التأكد من وجود رقابة داخلية فعالة لدى البنك والتأكد من امتثال البنك لكافة التشريعات ذات العلاقة.
٧. تزويد البنك المركزي الأردني والجهات الرقابية الأخرى والمدقق الداخلي والمحاسب القانوني للشركة وأي جهة مخول لها ذلك وفق القانون بجميع الوثائق والمعلومات بدقة وبالوقت المناسب.

ثامناً: ملائمة أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا.

١. أحكام عامة

- أ. يتوجب أن يتمتع كافة أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا بأكبر قدر من الكفاءة والخبرة والمصداقية والنزاهة، والقدرة على الإلتزام وتكريس الوقت والجهد لعمل الشركة ويقع على عاتق المجلس ولجنة الترشيح والمكافآت مسؤولية التحقق من ذلك.
- ب. يتوجب وقبل تعيين أو إستقالة أو إنهاء خدمات أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأعضاء الهيئة الحصول على موافقة المجلس على ذلك.
- ج. الحصول على عدم الممانعة المسبقة من البنك المركزي الأردني عند ترشيح أي من أعضاء المجلس والهيئة والمدير العام للبنك ومدير التدقيق الداخلي ومدير مراقبة الإمتثال.
- د. قيام رئيس المجلس بالتأكد من إعلام البنك المركزي الأردني حول أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضائه.
- هـ. على المجلس إعلام البنك المركزي الأردني حول أي معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر سلباً على ملائمة أي من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا وأعضاء الهيئة.

٢. ملائمة أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا

يطبق البنك الشروط الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) الصادرة عن البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بملائمة كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وعليه يتوجب أن تتوافر الشروط التالية لكل من أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا وعلى النحو التالي :

أ. ملائمة أعضاء المجلس

يتعين على المجلس اعتماد سياسة فعالة لضمان ملائمة أعضائه، وبحيث تتضمن هذه السياسة الحد الأدنى من المعايير الواجب توافرها في العضو، ويقع على عاتق المجلس مراجعة هذه السياسة كلما تطلب الأمر ذلك للتحقق من تلبية الأعضاء لهذه المتطلبات واستمرار تمتعهم بها.

الشروط والمعايير الواجب توافرها في رئيس أو عضو المجلس وعلى النحو التالي:

١. أن لا يقل عمره عن خمسة وعشرين سنة.
٢. أن يكون حسن السيرة والسمعة.
٣. أن لا يكون عضو مجلس في أي شركة تمويل أصغر أخرى داخل المملكة أو مديراً عاماً لها أو موظفاً فيها ما لم تكن الشركة الأخرى تابعة لتلك الشركة.
٤. أن لا يكون محامياً أو مستشاراً قانونياً أو محاسباً قانونياً للبنك.
٥. أن يكون جميع الأعضاء حاصلين على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى، وبحيث يكون الغالبية منهم حاصلين على الدرجة العلمية في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال.
٦. أن لا يكون موظفاً في الحكومة أو أي مؤسسة رسمية عامة ما لم يكن ممثلاً عنها.
٧. أن يتمتع غالبية الأعضاء بخبرة في مجال التمويل الأصغر أو البنوك أو التأجير التمويلي أو أي مجال له علاقة بالأنشطة الإقراضية والتمويلية لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات.
٨. أن لا يتم انتخاب الرئيس أو أعضاء المجلس لأكثر من دورتين متتاليتين في حال كانت الشركة لا تهدف لتحقيق الربح.
٩. توقيع الإقرار الوارد بالملحق رقم (١١) من تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) من قبل كل من الرئيس وأعضاء المجلس وتزويد البنك المركزي الاردني بنسخه منه.
١٠. توقيع الإقرار الوارد بالملحق رقم (٢) من تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) من قبل كافة الأعضاء المستقلين وتزويد البنك المركزي الأردني بنسخة منه.

الشروط والمعايير الواجب توافرها في أعضاء الإدارة التنفيذية العليا :

١. أن يكون حسن السيرة والسمعة.
٢. أن يكون متفرغاً لإدارة أعمال الشركة.
٣. أن لا يكون عضو في مجلس إدارة أي شركة أخرى تمارس نشاط التمويل الأصغر داخل المملكة، ما لم تكن الشركة الأخرى تابعة لتلك الشركة.
٤. أن يكون جميع أعضاء الإدارة التنفيذية العليا حاصلين على الدرجة الجامعية الاولى كحد أدنى في تخصصات ذات علاقة بالوظائف التي يشغلونها.
٥. أن يكون لديه خبرة في مجال التمويل الأصغر أو البنوك أو التاجير التمويلي أو أي مجال له علاقة بالأنشطة الإقراضية أو التمويلية لمدة لا تقل عن خمس سنوات للمدير العام وثلاث سنوات لغالبية أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
٦. توقيع الإقرار الوارد بالملحق رقم (٣) من تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) وتزويد البنك المركزي الأردني بنسخة منه معززاً بالوثائق والشهادات العلمية وشهادات الخبرة وشهادات حسن السيرة والسلوك وغيرها من الوثائق اللازمة.

ب. يمتلك البنك المركزي الأردني الحق في الاعتراض على تعيين أي شخص في الإدارة التنفيذية العليا إذا وجد انه لا يحقق أي من الشروط الواردة أعلاه.

تاسعاً: لجان المجلس.

١. أحكام عامة

- أ. على المجلس، وبهدف زيادة فعاليته، تشكيل لجان منبثقة عنه بأهداف محددة وبحيث يتم تفويضها بصلاحيات ومسؤوليات من قبله ولمدة محددة من الوقت، وبحيث تقوم هذه اللجان برفع تقارير دورية إلى المجلس ككل. علماً بأن وجود هذه اللجان لا يعفي المجلس من تحمل مسؤوليته المباشرة لجميع الأمور المتعلقة بالبنك.
- ب. يعتمد مبدأ الشفافية عند تعيين أعضاء لجان المجلس مع الإلتزام بتوزيع الأدوار والفرص بين أعضاء المجلس حسب التخصص والخبرات. ويتم الإفصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص عن مهامها ومسؤولياتها ضمن التقرير السنوي للبنك.
- ج. يمكن للمجلس أن يقوم بدمج مهام عدة لجان من لجانه إذا كان ذلك مناسباً أو ملائماً من حيث الناحية الإدارية.
- د. يجب أن يكون لدى كل لجنة ميثاق عمل معتمد من المجلس يحدد شكلها وأهدافها ومهامها وآلية عملها.
- هـ. يشكل المجلس اللجان التالية بالحد الأدنى والتي تتمثل بكل من (لجنة التدقيق، لجنة إدارة المخاطر، لجنة الترشيحات والمكافآت).
- و. للمجلس تشكيل لجان أخرى بالصلاحيات والمهام التي يراها ضرورية لأعمال البنك.
- ز. يحظر على أي عضو أن يكون رئيساً لأكثر من لجنة من اللجان المذكورة أعلاه، كما يحظر عليه أن يكون رئيساً لأكثر من لجتين من كافة اللجان المنبثقة عن المجلس.
- ح. على أعضاء اللجان حضور الاجتماعات حضوراً شخصياً، وفي حال تعذر الحضور الشخصي فيمكن للعضو إبداء رأيه من خلال الفيديو أو الهاتف بعد موافقة رئيس اللجنة، كما ويمكن له التصويت على القرارات شريطة ما يلي:-
 ١. توثيق ذلك حسب الأصول.
 ٢. أن لا يقل عدد الأعضاء الحاضرين بشكل شخصي عن ثلثي أعضاء اللجنة.
 ٣. أن لا تقل نسبة الحضور الشخصي للعضو عن (٥٠%) من اجتماعات اللجنة خلال العام.

٢) اللجان المنبثقة عن المجلس.

أ. لجنة الحاكمية.

١. تتكون لجنة الحاكمية من أعضاء غير تنفيذيين، على أن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة أعضاء، ويشترط أن تضم اللجنة أحد أعضاء لجنة التدقيق، على أن يترأسها رئيس المجلس.
٢. تتولى اللجنة الإشراف على إعداد وتطبيق دليل الحاكمية المؤسسية ومراجعتها وتحديثه كلما تطلب الأمر ذلك.
٣. تقوم اللجنة بالتنسيق مع لجنة التدقيق للتأكد من مدى الإلتزام بما ورد بالدليل.
٤. تقوم اللجنة بتزويد مجلس الإدارة مرة واحدة سنوياً على الأقل بالتقارير والتوصيات بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال عمل اللجنة.
٥. تعقد اللجنة إجتماعاتها بواقع مرتين سنوياً على الأقل.

١. تؤلف في البنك لجنة للتدقيق تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، وعلى أن يرأسها عضو مستقل، ويتم الإفصاح عن أسماء أعضاء هذه اللجنة ضمن التقرير السنوي للبنك.
٢. تحتوي اللجنة على الأقل على عضوين من الحاصلين على المؤهلات العلمية و/أو العملية المناسبة في مجال أعمال البنك ومجالات الإدارة المالية.
٣. تقوم اللجنة بممارسة المهام والمسؤوليات الموكلة إليها بموجب تفويض من المجلس، ويتضمن ذلك ما يلي :

- أ. مراجعة نطاق ونتائج ومدى كفاية التدقيق الداخلي والخارجي للبنك.
- ب. مراجعة القضايا المالية والمحاسبية ذات الأثر الجوهري على البيانات المالية للبنك.
- ج. مراجعة مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وفعاليتها في البنك.
- د. اعتماد خطة التدقيق الداخلي السنوية، ومراجعة الملاحظات الواردة في تقارير التدقيق الداخلي ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- هـ. الحصول على أي معلومات من الإدارة التنفيذية العليا ولها الحق في استدعاء أي شخص لحضور أي من اجتماعاتها للمناقشة معه في مسألة معينة.
- و. الإشراف على دائرة التدقيق الداخلي ومراجعة نتائجها بشكل دوري لضمان قيام الإدارة التنفيذية بتنفيذ توصيات دائرة التدقيق الداخلي، وضمان تعزيز استقلالية المدققين الداخليين وإعطائهم المكانة المناسبة على السلم الوظيفي.
- ز. تقديم التوصيات لمجلس الإدارة بخصوص تعيين المدقق الداخلي والخارجي، وقبول إستقالة أو عزل رئيس دائرة التدقيق الداخلي، وأتعاب المدقق الخارجي وأي شروط تعاقدية أخرى تتعلق به، بالإضافة لتقييم موضوعية المدقق الخارجي مع الأخذ بالإعتبار أي أعمال أخرى خارج نطاق التدقيق قام بها بهدف ضمان تلك الموضوعية.
- ح. تقوم اللجنة بالإجتماع مع المدقق الخارجي والمدقق الداخلي ومدير مراقبة الإمتثال مرة واحدة في السنة على الأقل وبدون حضور الإدارة التنفيذية العليا.
- ط. مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير البنك المركزي الأردني وتقارير المحاسب القانوني ومتابعة الإجراءات المتخذة بشأنها.
- ي. مراجعة البيانات المالية للبنك قبل عرضها على المجلس، والتحقق من تطبيق تعليمات البنك المركزي بخصوص مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة أو أي مخصصات أخرى بموجب التعليمات النفاذة.
- ك. مراجعة إجراءات الإبلاغ السري عن أي أخطاء أو مخالفات، والتأكد من وجود الترتيبات اللازمة لإجراء التحقيق بشكل مستقل والتأكد من متابعة نتائج التحقيق ومعالجتها بموضوعية واستقلالية.
- ل. اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي، بحيث يعزز الميثاق من وظيفة التدقيق الداخلي ويحدد صلاحياتها وعلاقتها بالوظائف الأخرى، وتوفير الدعم من الإدارة للتدقيق الداخلي في الوصول لكافة جوانب أعمال البنك.
- م. إن مسؤولية لجنة التدقيق لا تغني المجلس أو الإدارة التنفيذية العليا عن مسؤولياتهم فيما يتعلق بالرقابة على مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

٤. تعقد اللجنة إجتماعاتها بصورة ربع سنوية.
٥. عدم دمج أعمال اللجنة مع أي لجنة أخرى.
٦. لا يجوز أن يكون أي عضو من أعضاء اللجنة عضواً في أي لجان منبثقة عن المجلس لها صلاحيات تنفيذية.

ج. لجنة الترشيحات والمكافآت.

١. تتشكل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم عضواً مستقلاً.
 ٢. تتولى اللجنة القيام بالمهام والمسؤوليات التالية:-
 - أ. إتباع أسس محددة ومعتمدة في تقييم فعالية المجلس بموضوعية وبالمقارنة بالمؤسسات المالية المشابهة.
 - ب. تحديد الأشخاص المؤهلين للإنضمام لعضوية المجلس مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات ومؤهلات الأشخاص المرشحين، والأخذ بعين الإعتبار عدد مرات حضور العضو وفاعلية مشاركته في اجتماعات المجلس في حال إعادة ترشيح العضو.
 - ج. تشجيع وتحفيز أعضاء المجلس على حضور الندوات والمناسبات التي تتيح لهم فرصة اللقاء مع المؤسسات والشركات المحلية والعالمية.
 - د. الترشيح إلى المجلس الأشخاص المؤهلين للإنضمام للإدارة التنفيذية العليا أو الهيئة.
 - هـ. التوصية بتحديد الرواتب والمكافآت للمدير العام وباقي أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.
 - و. التأكد من وجود سياسة مكافآت لدى البنك بحيث تضمن أن تكون المكافآت/الرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في البنك والإحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع المكافآت/الرواتب الممنوحة من قبل الشركات المماثلة في السوق.
 - ز. التأكد من وجود سياسة منح مكافآت لإداريي البنك ومراجعتها بصورة دورية والتأكد من تطبيقها.
 ٣. تحديد فيما إذا كان العضو يحقق صفة العضو المستقل وبما يتوافق والشروط والمعايير الواردة في تعليمات الحاكمية المؤسسية لشركات التمويل الأصغر رقم (٢٠٢٠ / ١٠) ومراجعة ذلك بشكل سنوي.
 ٤. توفير معلومات وملخصات حول بعض المواضيع المهمة عن البنك لأعضاء المجلس عند الطلب، والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بمجالات التمويل الأصغر.
٣. تعقد اللجنة إجتماعاتها بواقع مرتين في السنة على الأقل.

د. لجنة إدارة المخاطر.

١. تتألف لجنة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الأقل من أعضاء المجلس، على أن يكون من بينهم عضواً مستقلاً، كما يمكن أن تضم اللجنة في عضويتها بالإضافة إلى ذلك أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا من غير أعضاء المجلس.
٢. تتولى اللجنة القيام بالمهام والمسؤوليات التالية:-
 - أ. مراجعة سياسات واستراتيجيات هيكل إدارة المخاطر لدى البنك قبل اعتمادها من المجلس، وتقع على عاتق الإدارة التنفيذية مسؤولية تنفيذ هذه الاستراتيجيات بالإضافة لتطوير سياسات وإجراءات لإدارة مختلف أنواع المخاطر.
 - ب. مراجعة واعتماد هيكل دائرة المخاطر المقدم من قبل الإدارة التنفيذية للبنك.
 - ج. مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك، ومناقشة ورفع تقارير دورية للمجلس تبين مدى انسجام المخاطر القائمة مع السياسة المعتمدة ومستويات المخاطر المقبولة.
 - د. التأكد من وجود خطة إستراتيجية العمل وفحصها ومراجعتها مرة واحدة على الأقل سنوياً.
٣. تعقد اللجنة إجتماعاتها بواقع مرتين سنوياً على الأقل.

هـ. اللجان الأخرى.

١. لمجلس الإدارة أن يشكل أي لجان أخرى حسب مقتضى الحال ولدى ظهور الحاجة لوجود مثل هذه اللجان على أن تكون أدوارها ومسؤولياتها على سبيل المثال، لا الحصر ما يلي:-
 - أ. تقديم المساعدة الفنية لأعضاء المجلس والمدير العام للبنك بخصوص أية مهام أو وثائق تحول من قبل المجلس أو أحد أعضائه أو المدير العام لإبداء الرأي الفني في الموضوع المحال.
 - ب. تشجيع نقل التجارب والخبرات المعرفية والفنية بين البنك ومؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، بما في ذلك تنسيق الزيارات التبادلية والدورات التدريبية بينها.

عاشراً: تنظيم أعمال المجلس.

- أ. بهدف ضمان شمولية المواضيع المعروضة في اجتماعات المجلس والتي لا يجب أن تقل عن (٦) اجتماعات خلال السنة المالية، وتبادر الإدارة التنفيذية إلى اقتراح المواضيع التي تراها مهمة على جدول كل اجتماع.
- ب. يجب أن تتضمن سياسة البنك وجود أعضاء في المجلس مستقلين بهدف ضمان توفر قرارات موضوعية، وذلك لضمان احتفاظ المجلس بمستوى من الرقابة بما يضمن توازن تأثيرات جميع الأطراف بمن فيهم الإدارة التنفيذية والمساهمين الرئيسيين والتأكد من أن القرارات المتخذة تقع في مصلحة البنك.
- ج. تقوم إدارة البنك بتزويد أعضاء المجلس بالمعلومات الكافية واللازمة لعقد الاجتماعات وقبل مدة لا تقل عن (٥) أيام عمل قبل اجتماع المجلس لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة، على أن يكون إرفاق هذه الوثائق بموجب مذكرات موقعة أصولياً من المدير العام، ويقوم المدير العام بعرضها بموجب مذكرة داخلية على رئيس المجلس للموافقة على عرضها على المجلس، ويجري إيداع نسخة من كافة الوثائق في الحفظ الأمين لدى أمين سر المجلس.
- د. يقوم أمين السر بتدوين كافة نقاشات المجلس واقتراحاتهم وتصويت الأعضاء الذي يتم خلال اجتماعات المجلس، مع إضافة إسم المتحفظ أو المتحفظين على أي من قرارات المجلس حفظاً للحقوق.
- هـ. يجب أن تكون مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة محددة وواضحة وبما يتماشى مع التشريعات ذات العلاقة.
- و. على أعضاء المجلس أن يكونوا على اطلاع دائم بالتطورات داخل البنك وقطاع التمويل الأصغر سواء التطورات المحلية أو الدولية. وعلى البنك تزويد الأعضاء بملخص مناسب عن أعمال البنك والقطاع عند التعيين وخلال فترة العضوية أو عند الطلب.
- ز. يجب أن يتاح لأعضاء المجلس ولجانه الإتصال المباشر مع أمين السر.
- ح. يكون لأعضاء المجلس ولجانه، وإذا ما انقضت الحاجة لذلك، صلاحية الإستعانة بمصادر خارجية لمساعدتهم في القيام بالمهام الموكلة إليهم على أكمل وجه مع التأكد من ضمان سرية معلومات البنك.

إحدى عشر: أنشطة المجلس.

بالإضافة لما ورد في المواد السابقة أعلاه، يتولى المجلس القيام بالمهام والأنشطة التالية :

(١) التعيينات والإحلال

- أ. يجب أن تتضمن سياسة المجلس تعيين مدير عام يتمتع بالنزاهة والكفاءة الفنية والخبرات اللازمة.
- ب. يتم تعيين/ترفيغ الإدارة التنفيذية العليا من خلال قرار لمجلس الإدارة بناءً على تنسيب من المدير العام وموافقة لجنة الترشيحات والمكافآت.
- ج. يجب الحصول على موافقة لجنة الترشيحات والمكافآت عند إنهاء خدمات أي من مدراء الإدارات أو قبول إستقالتهم.
- د. إعتماد سياسة واضحة وشفافة وموضوعية تبين وتحدد آلية وطريقة اختيار وتعيين أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما في ذلك تحديد مكافآتهم سواء كانت على شكل أتعاب أو رواتب أو بدلات أو علاوات أو أي مزايا أخرى، وإقرار خطة الإحلال لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للبنك (Succession Plan) ومراجعة هذه الخطة مرة واحدة في السنة على الأقل.

٢) التقييم الذاتي وتقييم أداء المدير العام.

- أ. يجب على المجلس أن يقوم دورياً (مرة واحدة في السنة على الأقل) من خلال لجنة الترشيحات والمكافآت القيام بما يلي :
تقييم أداء المجلس ككل.
تقييم أداء المدير العام.
- ب. تقييم أداء اللجان التابعة للمجلس.
- ج. تقييم مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية المتعلقة بآلية إعداد التقارير المالية (Financial Reporting).
- د. مراجعة التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة التي لا تندرج ضمن أعمال البنك الإعتيادية لدراستها وذلك تمهيداً لعرضها على الهيئة العامة للمساهمين وعلى الجهات المعنية الأخرى.
- هـ. اعتماد البيانات المالية الفصلية والسنوية.
- و. مناقشة بيانات وإحصائيات المخاطر (النوعية والكمية) في البنك من واقع بيانات قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) وذلك لمرة واحدة سنوياً على الأقل.

٣) التخطيط، أنظمة الضبط والرقابة الداخلية، ميثاق أخلاقيات العمل، تعارض المصالح

- أ. يقوم المجلس بتحديد إستراتيجية البنك، كما يقوم بتوجيه الإدارة التنفيذية بتنفيذ هذه الإستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف. وتقوم الإدارة التنفيذية بوضع خطط عمل تتماشى مع تلك الإستراتيجيات وذلك من خلال عملية تخطيط تشمل مساهمة جميع دوائر البنك. ويقوم المجلس باعتماد الإستراتيجية وخطط العمل والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية بمراجعة إنجازات الأداء وفقاً لخطط العمل ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصويبية حيثما لزم. وتعتبر عملية إعداد الموازنات التقديرية جزء من عملية التخطيط قصير الأجل وقياس الأداء.
- ب. على المجلس أن يتأكد بأن البنك يتمتع بنزاهة عالية في ممارسة أعماله، ويتم ذلك من خلال :
 ١. توفر سياسات وميثاق أخلاقيات العمل تتضمن تعريف تعارض المصالح والصفقات التي يقوم بها موظفو البنك لمصلحتهم الشخصية وعلى ان تتضمن هذه السياسات ما يلي :
 - قواعد وإجراءات تنظم العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء بين البنك وموظفيه أو أعضاء مجلس إدارته أو شركاتهم، أو الأطراف ذوي الصلة بهم، بما في ذلك عمليات الإقراض والمتاجرة المشتركة مع البنك. كما يجب أن تتضمن تلك القواعد ما يؤكد بأن يتم منح الائتمان و/أو إحالة العطاءات لأعضاء المجلس وشركاتهم وفقاً للأسعار السائدة بالسوق وليس وفقاً لشروط تفضيلية وبموافقة المجلس ذاته قبل المنح، وأن لا يشارك العضو في أي اجتماع يتم فيه بحث ذلك التعامل أو التعاقد أو التصويت عليه. كما يتم الإفصاح عنها في التقرير السنوي للبنك، وعلى دوائر البنك المعنية بأنظمة الضبط والرقابة الداخلية التأكد من أن عمليات الأطراف ذوي العلاقة قد تمت وفقاً لهذه السياسة.
 - أنظمة ضبط واضحة تمنع أعضاء المجلس والموظفين من استغلال المعلومات الداخلية في البنك لمصلحتهم الشخصية.
 ٢. أن تتوفر لدى البنك سياسات مكتوبة تغطي كافة الأنشطة الإقراضية لديه، ويتم تعميمها على كافة المستويات الإدارية ومراجعتها بانتظام للتأكد من شموليتها لأي تعديلات أو تغييرات طرأت على القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو الظروف الإقتصادية وأي أمور أخرى تتعلق بالبنك.
 ٣. يقوم البنك وكجزء من عملية الموافقة على منح الائتمان بتقييم نوعية الحاكمية المؤسسية لعملائه من الشركات، بحيث يتم تضمين تقييم المخاطر للعملاء بنقاط الضعف والقوة لممارساتهم في مجال الحاكمية.

١١ أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

- أ. على البنك إنشاء أنظمة ضبط ورقابة داخلية، وبحيث تتضمن هذه الأنظمة وبشكل فعال ومستمر ما يلي كحد أدنى:
١. الإحتفاظ بسجلات مالية وإدارية وتشغيلية دقيقة وشاملة.
 ٢. حماية موجودات البنك من أي إختراق أو إستخدام من قبل أي شخص غير مخول أو مفوض.
 ٣. الفصل بين المهام والوظائف.
 ٤. تحقيق الرقابة الشائئية على كافة العمليات.
 ٥. وجود ضوابط على استخدام والتعامل بالنقد.
 ٦. وجود دور فعال لكل من اللجان المنبثقة عن المجلس واللجان التنفيذية.
 ٧. وجود سياسات وإجراءات عمل معتمدة.
 ٨. وجود أنظمة مالية وإدارية تضمن الإحتفاظ بسجلات مالية وإدارية وتشغيلية دقيقة وشاملة.
 ٩. وجود هيكل تنظيمي واضح وأوصاف وظيفية محددة.
 ١٠. وجود صلاحيات مالية وإدارية واضحة ومحددة.
- ب. تتم مراجعة هيكل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة في السنة على الأقل.
- ت. يقوم المجلس بتضمين التقرير السنوي للبنك تقريراً حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية على الإبلاغ المالي (Financial Reporting) وبحيث يتضمن التقرير ما يلي:
- فقرة توضح مسؤولية الإدارة التنفيذية العليا عن وضع أنظمة ضبط ورقابة داخلية على الإبلاغ المالي في البنك والمحافظة على تلك الأنظمة.
 - فقرة حول إطار العمل الذي قامت به الإدارة التنفيذية باستخدامه لتقييم فعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وكما هو بتاريخ البيانات المالية التي يتضمنها التقرير السنوي للبنك.
 - الإفصاح عن أي مواطن ضعف في أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ذات قيمة جوهرية (أي مواطن ضعف جوهرية هو نقطة ضعف أو مجموعة نقاط ضعف واضحة ينتج عنها إحتمال عدم إمكانية منع أو الكشف عن بيان غير صحيح وذا أثر جوهرية).
 - تقرير من المدقق الخارجي يبين رأيه في تقييم الإدارة التنفيذية لفعالية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.
 - أبرز ملامح نظام إدارة المخاطر.
- ث. يقوم البنك بوضع إجراءات تمكن الموظفين من الإبلاغ وبشكل سري في حينه عن وجود مخاوف بخصوص إحتمالية حدوث مخالفات، وبشكل يسمح بأن يتم التحقيق باستقلالية في هذه المخاوف ومتابعتها، ويتم مراقبة تنفيذ هذه الإجراءات من قبل لجنة التدقيق.

٢٢ التدقيق الداخلي.

- أ. يجب أن يوفر البنك لإدارة التدقيق الداخلي العدد الكافي من الموارد البشرية المؤهلة وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب، ويكون لإدارة التدقيق الداخلي حق الحصول على أي معلومة والاتصال بأي موظف داخل البنك. كما تعطى كافة الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب. وعلى البنك توثيق مهامه وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي (Internal Audit Charter) المعتمد من المجلس وتعميمه داخل البنك.
- ب. تقوم إدارة التدقيق الداخلي برفع تقارير للجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس على أساس دوري ومنتظم، وبالتزامن تزويد المدير العام للبنك بنسخة من تلك التقارير.
- ج. يجب أن لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية، وتكون إدارة التدقيق الداخلي مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
- د. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
- هـ. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي - والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر - بالإضافة لما ورد في الدليل سابقاً أعلاه ما يلي:-
١. إعداد خطة تدقيق سنوية وبحيث يتم اعتمادها من لجنة التدقيق.
٢. تدقيق الأمور المالية والإدارية والتأكد من أن المعلومات الرئيسية حول الأمور المالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والإعتمادية والتوقيت المناسب.
٣. التأكد من الإمتثال لسياسات البنك الداخلية والمعايير والإجراءات والقوانين والتعليمات ذات العلاقة.
٤. القيام بأعمال المراجعة للثبوت من وجود الضوابط اللازمة للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك والحيولة دون وجود تضارب في المصالح وأي عمليات إحتيال أو فساد.
٥. متابعة الملاحظات الواردة في تقارير السلطات الرقابية ومدقق الحسابات الخارجي والتأكد من العمل على معالجتها ومن وجود الضوابط المناسبة لعدم تكرارها.
٦. التأكد من وجود الإجراءات المناسبة لتلقي ومعالجة شكاوى العملاء وفقاً للتشريعات النافذة.
٧. حفظ تقارير التدقيق الداخلي والوثائق المتعلقة بها بما يتوافق والتشريعات النافذة ذات الصلة وبطريقة منظمة وآمنة لكي تكون متاحة للمراجعة من قبل السلطات الرقابية والمدققين الخارجيين.
٨. إعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى فاعليتها في الحد من وجود تضارب في المصالح وأي عمليات إحتيال أو فساد.
٩. تقييم إجراءات البنك فيما يتعلق بإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك الإلتزام بمتطلبات التشريعات النافذة ذات العلاقة.

٣) التدقيق الخارجي.

- يقوم البنك بتوقيع رسالة إرتباط "Engagement Letter" مع المحاسب القانوني للقيام بكافة الأعمال التي تقع على عاتقه.
- بالإضافة لما ورد في الدليل سابقاً أعلاه، يقوم البنك بالآتي:
 - أ. يطلب من البنك الدوران المنتظم للتدقيق الخارجي بين مكاتب التدقيق المعتمدة وبحد أقصى ثماني سنوات متتالية مع تغيير المدقق الشريك كل أربع سنوات.
 - ب. يجب على البنك الحصول على موافقة المجلس المسبقة بتوصية من لجنة التدقيق في حال الطلب من مكتب مدقق الحسابات الخارجي، خلال فترة عمله كمدقق، تقديم أي خدمات غير متعلقة بالتدقيق كالخدمات المحاسبية او الإستشارات وبما لا يؤثر على استقلاليتة.
 - ت. على مدقق الحسابات الخارجي القيام بكافة الامور التي تقع على عاتقه والمنسجمة مع متطلبات معايير التدقيق الدولية، بالإضافة لما يلي :
 ١. تزويد لجنة التدقيق بتقرير مفصل يتضمن نقاط الضعف في الأنظمة المحاسبية وأنظمة الضبط والرقابة الداخلية وأي امور أخرى ذات أثر سلبي يطلع عليها المدقق من خلال عملية التدقيق.
 ٢. التحقق من صحة وسلامة البيانات المالية المقدمة له خلال عملية التدقيق.
 ٣. الإبلاغ المباشر للجنة التدقيق أو المجلس والبنك المركزي بأي عمليات إحتيال يتم إكتشافها أو شبهات إحتيال أو أية عمليات مشبوهة.
 ٤. يجتمع المدقق الخارجي مع لجنة التدقيق بدون إدارة التنفيذية مرة واحدة في السنة على الأقل.
 ٥. تزويد البنك المركزي بنسخ من أي تقارير يقدمها للبنك خلال قيامه بمهامه.

٤ إدارة المخاطر.

- أ. ترفع دائرة إدارة المخاطر في البنك تقاريرها للجنة إدارة المخاطر، أما بالنسبة للعمليات اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
- ب. تتضمن مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر في البنك ما يلي :
 ١. مراجعة إطار إدارة المخاطر قبل إعداده من المجلس.
 ٢. تنفيذ إستراتيجية إدارة المخاطر بالإضافة لتطوير السياسات وإجراءات العمل لإدارة كافة أنواع المخاطر.
 ٣. تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر العمليات، ومخاطر الإستثمار.
 ٤. تطوير منهجيات لقياس وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
 ٥. التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 ٦. تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك.
٧. ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وذلك بواقع مرتين سنوياً.
٨. توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر في حال تطلب الأمر ذلك.
٩. التأكد قبل طرح أي منتج أو خدمة جديدة من أنه ينسجم مع السياسة الكلية للتطوير الإستراتيجي، وأن جميع المخاطر التشغيلية قد تم تحديدها وأن الضوابط الرقابية والإجراءات والتعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة في البنك.
١٠. على المجلس وقبل الموافقة على أي توسع في أنشطة البنك دراسة المخاطر المترتبة على ذلك وقدرات ومؤهلات موظفي دائرة إدارة المخاطر.
١١. على المجلس ضمان إستقلالية إدارة المخاطر في البنك، وذلك من خلال رفع التقارير بشكل مباشر للجنة المخاطر، ومنح الدائرة الصلاحيات اللازمة لتمكينها من الحصول على المعلومات من دوائر البنك والتعاون مع اللجان الأخرى للقيام بمهامها.
١٢. على المجلس اعتماد وثيقة للمخاطر المقبولة في البنك والإشراف على الإدارة التنفيذية العليا في البنك لضمان إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد وقياس ومراقبة وضبط كل نوع من أنواع المخاطر.
١٣. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك معلومات عن دائرة إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعة عملياتها والتطورات التي طرأت فيها.

ه) مراقبة الإمتثال.

أ. على البنك إنشاء دائرة مستقلة لمراقبة الإمتثال تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات والآليات اللازمة لضمان إمتثال البنك وسياساته الداخلية لجميع التشريعات ذات العلاقة وللمعايير والممارسات السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية وتوثيق وتعميم مهام وصلاحيات الدائرة في البنك، وبحيث لا تقوم بأي أعمال تنفيذية.

ب. تتولى الدائرة القيام بالمهام والمسؤوليات التالية :

١. تقييم مدى ملائمة إجراءات وإرشادات الإمتثال الخاصة بالبنك وتتبع أي قصور يتم إكتشافه وصياغة الإجراءات المقترحة المناسبة لإجراء التعديلات التصحيحية اللازمة عليها.

٢. تحديد وتوثيق وتقييم " مخاطر الإمتثال " المتصلة بأنشطة البنك وفقاً للأسس مدروسة مسبقاً.

٣. تثقيف الموظفين حول مواضيع الإمتثال وإعداد إرشادات مكتوبة بهذا الخصوص.

٤. التأكد من التقيد بسياسة مراقبة الإمتثال من خلال إجراء الإختبارات.

٥. يتم المصادقة على مهام وصلاحيات ومسؤوليات ضابط الإمتثال من قبل المجلس.

٦. ترفع دائرة مراقبة الإمتثال تقاريرها للجنة الإمتثال المنبثقة عن المجلس - إن وجدت- وللمدير العام للبنك، بحيث يتضمن التقرير تقييم مخاطر الإمتثال والإختبارات التي تم إجراؤها خلال الفترة والمخالفات وجوانب القصور التي تم إكتشافها والإجراءات التصحيحية المتخذة.

ت. يكون مدير مراقبة الإمتثال هو الضابط المسؤول عن توفير كافة متطلبات البنك المركزي في مختلف المجالات.

٦ متطلبات الأنظمة المالية والمحاسبية وأنظمة إدارة المعلومات.

أ. يجب أن يتوفر لدى البنك وبالحد الأدنى ما يلي :

١. أنظمة مالية ومحاسبية تمكن البنك من إظهار مركزه المالي الحقيقي.

٢. أنظمة مالية ومحاسبية وتوثيقية تضمن تقييد أي تعاملات مالية فور حدوثها، وعمل تدقيق دوري للبيانات والقيود المحاسبية للتأكد من أن تسجيلها قد تم بشكل سليم.

٣. إجراءات مكتوبة لحفظ الدفاتر والسجلات بطريقة منظمة وآمنة ولمدة لا تقل عن الفترة القانونية المنصوص عليها في التشريعات النافذة، بحيث يسهل فحصها وتدقيقها والرجوع إليها.

٤. إجراءات مراجعة وتدقيق داخلية تمكن البنك من تقديم المعلومات والبيانات المالية لإدارة البنك والسلطات الرقابية بدقة ووضوح.

٥. نظام إدارة معلومات يستخدم تقنية معلوماتية حديثة من أجل توفير معلومات مناسبة، من حيث التوقيت والجودة للإدارة التنفيذية العليا والمجلس حول المخاطر ذات الأهمية ومقاييس المخاطر وجودة تنفيذ نظام إدارة المخاطر والخطوات التصحيحية.

٦. ما يكفي من الكوادر المؤهلة لضمان فعالية الأنظمة المالية والمحاسبية، بالإضافة إلى الوسائل والإحتياجات التقنية الضرورية التي تضمن استمرارية العمليات.

ب. يجب أن تكفل أنظمة الضبط والرقابة الداخلية فعالية وسلامة أنظمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها في البنك، وهذا يتضمن بالحد الأدنى ما يلي :

١. آليات تقييم أداء الأنظمة، والتعرف على المخاطر المتعلقة بالمعلومات وقياسها وضبطها.

٢. قيام الإدارة التنفيذية بالتأكد من أن أنظمة وإدارة المعلومات كافية لتمكين البنك من السير وفقاً لخطة العمل والمتطلبات التنظيمية والإحتياجات المتعلقة بالضبط الداخلي والإمتثال.

٣. قيام الإدارة التنفيذية بالتأكد من تعيين كادر فني ومؤهل للتعامل مع أنظمة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها.

٤. إيجاد الآليات المناسبة للتعامل مع مزودي الخدمات للحفاظ على نظام معلومات عالي الجودة ومتناسب مع حجم البنك وأنشطته.

٥. وضع الضوابط المناسبة لضمان كفاية ودقة وصلاحيّة البيانات المدخلة والمعالجة والمستخرجة من البرامج والأنظمة والتأكد من استمرار عملية تحديث البيانات وأخذ النسخ الإحتياطية منها، وفحص إتماديتها وحفظها بشكل يؤدي لتقليل المخاطر التي قد تؤثر سلباً عليها.

٦. الحصول على تقارير تقييم لمخاطر وضوابط المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها من قبل جهات مستقلة مثل التدقيق الخارجي والعمل على معالجة نقاط الضعف بغرض التحسين والتطوير.

٧. ضمان الحصول على التقارير عند الطلب وحسب الحاجة.

٧) متطلبات الأمن والسلامة.

• يقع على عاتق البنك تبني إجراءات مناسبة للحفاظ على أمنه وسلامته، وبحيث يقع على عاتق المجلس مسؤولية التأكد من مدى فاعلية هذه الإجراءات على أن تتضمن ما يلي بالحد الأدنى:
أ. إختيار وسائل الأمن والحماية المناسبة والعمل على إختبارها وصيانتها بشكل دوري على أن يتضمن ما يلي:-

- خزائن محصنة يصعب التلاعب بها لحفظ النقد مع ضمان وجود رقابة ثنائية عليها.
- استخدام وسائل حماية للسيطرة على عمليات الدخول والخروج من وإلى مواقع البنك المختلفة وخاصة أماكن حفظ النقد واستلامه وتسليمه.
- أقفال مقاومة للعبث على الأبواب الخارجية والنوافذ الخارجية للبنك وفروعه.
- كاميرات لتسجيل كافة الأعمال والأنشطة التي تتم داخل فروع البنك.
- ب. توفير التدريب اللازم لكافة موظفي البنك حول وسائل الأمن والحماية المتبعة.
- ت. إختيار مواقع خزائن النقد بحيث يكون بعيدة عن أماكن تواجد العملاء.
- ث. توفير التدابير اللازمة لنقل النقد من وإلى البنك أو أي من فروعه.
- ج. تحديد سقوف للإحتفاظ بالنقد في فروع البنك والإلتزام بتلك السقوف.
- ح. التأمين على جميع موجودات البنك ضد جميع الأخطار التي من الممكن أن تتعرض لها تلك الموجودات.
- خ. إلتزام البنك بتزويد البنك المركزي الأردني بتقرير مفصل في حال وجود أي عمليات إحتيال أو إختلاس أو تزوير أو سرقة أو نقص جوهري في الموجودات فور حدوثه مع بيان الإجراءات التي سيتخذها البنك لاستعادة حقوقه ولمنع تكرار هذه الحالات مستقبلاً.

ثالث عشر: العلاقة مع المساهمين

١. يقوم البنك باتخاذ خطوات لتشجيع المساهمين وخاصة صغارهم على حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة، وللتصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخص في حال غيابهم.
٢. يحق للجمعية العمومية طلب رؤساء لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت وأي لجان أخرى منبثقة عن المجلس حضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة.
٣. يجب أن يقوم ممثلون عن المدققين الخارجيين بحضور الإجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الإجابة عن أي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقارير المدقق.
٤. يراعى التصويت على حده لكل قضية تثار خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة.
٥. وفقاً لما ورد في نظام البنك الداخلي، ينتخب رئيس المجلس ونائب الرئيس أو يعاد إنتخابهم خلال الإجتماع السنوي الأول للمجلس الذي يلي إنقضاء مدة ولايتهم القانونية، كما يجري تعيين المدقق الخارجي خلال الإجتماع الأول للهيئة العامة للبنك.

إجتماعات المساهمين

١. يجوز لمجلس الإدارة أو من تلقاء نفسه، أو لرئيس المجلس أو المراقب بناءً على طلب يقدم لأي منهما من مساهمين حاملين ما لا يقل عن ١٥% من أسهم البنك أو الدعوة لانعقاد إجتماعات الهيئة العامة إما العادية أو الغير عادية.
٢. يجب أن يعقد إجتماع عادي واحد على الأقل للمساهمين خلال الأشهر الأربعة الأولى بعد نهاية السنة المالية للبنك.
٣. يتم تبليغ الدعوة الخطية التي تتضمن مكان وتاريخ وزمان وغرض الإجتماع لكل مساهم وذلك قبل (١٥) يوماً على الأقل من التاريخ المحدد للإجتماع. ويجب أن يرفق بالدعوة جدول أعمال الإجتماع وجميع المعلومات الواجب إرسالها للمساهمين مع الدعوة وفقاً للقانون.

إجتماعات الهيئة العامة العادية

- يحق للهيئة العامة في إجتماعها العادي إقرار جميع الأمور المتعلقة بالبنك وتشمل صلاحياتها على ما يلي:-
١. إنتخاب مجلس إدارة البنك.
 ٢. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك وأوجه نشاطه ومركزه المالي خلال السنة المالية السابقة.
 ٣. مناقشة واعتماد الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للبنك والمصادق عليها من قبل المجلس بعد تقديم تقرير مدققي الحسابات ومناقشته.
 ٤. إنتخاب مجلس الإدارة بالإقتراع السري أو بأي طريقة تقرها الهيئة العامة عند إنتهاء مدة خدمة أعضاء المجلس.
 ٥. المصادقة على انتخاب مدقق حسابات قانوني للبنك وتحديد أتعابه.
 ٦. مناقشة وإقرار أي أمر آخر يعرض على المساهمين من قبل مجلس الإدارة أو أي من المساهمين ويوافق المساهمين على مناقشته، بشرط ألا يكون أي من هذه المواضيع خاص بإجتماع الهيئة العامة غير العادية.

إجتماعات الهيئة العامة غير العادية

- يجب مناقشة الأمور التالية ضمن إجتماع الهيئة العامة غير العادية، ولا يجوز مناقشة أو إقرار أي أمر منها إذا لم يكن مدرجاً في الدعوة للإجتماع وعلى النحو التالي:
١. تعديل عقد تأسيس البنك أو نظامه الأساسي، على ان ترفق التعديلات المقترحة بالدعوة.
 ٢. زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به.
 ٣. تخفيض رأس مال البنك الصادر.
 ٤. عزل أو إقالة مجلس الإدارة أو أي من أعضاءه.
 ٥. بيع كامل موجودات البنك أو تملك البنك ما يزيد عن (٥٠%) من رأس مال البنك أخرى.
 ٦. إصدار إسناد قرض قابلة للتحويل.

حقوق المساهمين

١. حضور الجمعيات العامة والتصويت والمناقشة ومراقبة الحسابات.
٢. نقل الملكية وتسجيلها.
٣. الحصول على المعلومات المتعلقة بالبنك بشكل دوري.
٤. المشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة للمساهمين.
٥. انتخاب وعزل أعضاء مجلس الإدارة.
٦. حق للمساهمين في المشاركة بالقرارات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية بالبنك كالتعديل في النظام الأساسي وزيادة رأس المال وإقرار دليل الحاكمية

رابع عشر: الإفصاح والشفافية.

- أ. يتولى المجلس مسؤولية اعتماد مبادئ توجيهية للإفصاح والشفافية بهدف تعزيز التواصل الفعال مع كافة الجهات المعنية ولتشجيع المشاركة الفعالة من قبل المساهمين والشركاء وكافة الأشخاص والجهات ذات العلاقة.
- ب. يقع على عاتق المجلس مسؤولية التأكد من دقة وصحة وكفاية المعلومات المفصح عنها وأن تتم عملية الإفصاح بالوقت المناسب وبشكل يضمن وصول كافة المعلومات خاصة تلك التي قد يكون لها تأثير على قرارات الجهات الرقابية والمساهمين/الشركاء وأصحاب المصالح.
- ت. يلتزم البنك بتوفير معلومات ذات دلالة ومعنى حول نشاطاته لكل من المساهمين، والبنوك المقرضة، المؤسسات الدولية ذات العلاقة، الجهات الرسمية، وعلى أن يفصح البنك عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري.
- ث. يوضح البنك في تقريره السنوي عن مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في تقريره السنوي.
- ج. يلتزم البنك بالمحافظة على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية، المساهمين، البنوك الأخرى، والجمهور بشكل عام وتكون هذه الخطوط من خلال ما يلي:
 ١. إدامة تقارير فعاليات البنك ومعلومات شاملة وموضوعية ومحدثة عن البنك ووضعته المالي وأدائه وأنشطته.
 ٢. التقرير السنوي والذي يتم إصداره بعد نهاية السنة المالية.
 ٣. تقارير ربعية تحتوي على معلومات مالية ربع سنوية بالإضافة إلى تقرير المجلس حول وضع البنك المالي خلال السنة.
 ٤. الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية في البنك والمساهمين.
 ٥. تقديم ملخص دوري للمساهمين من قبل الإدارة التنفيذية العليا.
 ٦. توفير المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك أو تقاريره الربعية، أو في المحاضرات التي تقدمها الإدارة التنفيذية، وذلك على الموقع الإلكتروني للبنك بشكل محدث وباللغتين العربية والإنجليزية.
 - ج. يتضمن التقرير السنوي للبنك وتقاريره الربعية إفصاح من الإدارة التنفيذية للبنك يسمى "Management Discussion and Analysis" ("MD&A") بحيث يسمح للمستثمرين بفهم نتائج العمليات الحالية والمستقبلية والوضع المالي للبنك بما في ذلك الأثر المحتمل للإلتجاهات المعروفة والحوادث وحالات عدم التأكد. ويتعهد البنك بالإلتزام بأن جميع الإيضاحات الواردة في هذا الإفصاح معتمدة وكاملة وعادلة ومتوازنة ومفهومة وتستند إلى البيانات المالية المنشورة للبنك.

خ. يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك وكجزء من الإلتزام بالشفافية والإفصاح الكامل بالحد الأدنى ما يلي :

١. دليل الحاكمة لدى البنك والتفاصيل السنوية للإلتزامه بنودها.
٢. معلومات عن كل عضو من أعضاء المجلس من حيث " مؤهلاته، خبراته، مقدار حصته في رأسمال البنك، فيما إذا كان مستقلاً أم لا، عضويته في اللجان، تاريخ تعيينه، أي عضويات في مجالس إدارات الشركات الأخرى، المكافآت/الرواتب التي حصل عليها من البنك، القروض الممنوحة من البنك وأي عمليات أخرى بين البنك والعضو أو شركاته أو الأطراف ذوي الصلة بهم، أو مع المساهمين أو الشركاء الذين يمتلكون (٥%) أو أكثر من رأسمال البنك.
٣. ملخص عن الهيكل التنظيمي للبنك.
٤. ملخص لمهام ومسؤوليات لجان المجلس، وأي صلاحيات قام المجلس بتفويضها لتلك اللجان.
٥. عدد مرات إجتماع المجلس ولجانه والهيئة وعدد مرات حضور كل عضو في هذه الإجتماعات.
٦. شهادة المجلس بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وبما يتفق والتعليمات النافذة وأية نقاط ضعف جوهرية فيها.
٧. وصف لهيكل وأنشطة دائرة إدارة المخاطر.
٨. المساهمين في البنك ونسبة تملكهم في رأس مال البنك المدفوع.
٩. نصاً يفيد أن المجلس مسؤول عن دقة وكفاية البيانات المالية للبنك والمعلومات الواردة في ذلك التقرير.
١٠. موجز عن مستوى الأداء الإجتماعي للبنك وبما يتفق والمعايير والإرشادات الدولية ذات العلاقة.
١١. تقرير المجلس بشأن الوضع المالي للبنك خلال السنة المالية السابقة.
١٢. تقرير تفصيلي عن أعمال البنك خلال السنة المالية السابقة بما في ذلك إجمالي محفظة القروض والخدمات المالية الأخرى وغير المالية وأعداد العملاء ومعدلات السداد والنمو والأرباح.
١٣. التسهيلات الممنوحة لأي من الإدارة التنفيذية العليا ولأي من المساهمين الذين يمتلكون (٥%) أو أكثر من رأسمال البنك.
١٤. معلومات عن كل عضو من أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومؤهلاتهم وخبراتهم وتاريخ تعيينهم.
١٥. معلومات عن كل عضو من أعضاء الهيئة ومؤهلاتهم وخبراتهم وتاريخ تعيينهم والوظائف التي يشغلونها حالياً.
١٦. تفاصيل عن أي عقوبات مفروضة على البنك من قبل أي سلطة قانونية أو جهة رقابية وعن أي مخاطر قد يكون لها أثر جوهري على البنك.



خدماتنا

الخدمات المالية

يوفر البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة مجموعة من الخدمات المالية التي تهدف إلى تعزيز وصول الفئات المستهدفة للخدمات المالية والحصول على تمويل ميسور يتناسب مع الاحتياجات المتغيرة لعملاء التمويل الأصغر في المملكة الأردنية الهاشمية وبما يدعم تمكينهم الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات المحلية، لذلك يحرص البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة على التأكد من تطوير الخدمات المالية المقدمة واستحداث خدمات مالية جديدة تلائم هذه الاحتياجات بما يتناسب مع قدرة المستفيدين على السداد ويتماثلن مع أوضاعهم الائتمانية. وتماشياً مع التطور التكنولوجي والرقمي، ولضمان حصول المستفيدين على الخدمات بأيسر الطرق، يقوم البنك الوطني بتطوير مستمر لأنظمتهم الائتمانية وإتاحة العمليات المالية الرقمية ووسائل الدفع الإلكتروني.

ومن الجدير بالذكر بأن البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة يقدم خدمات مالية بسقف تمويلي يبدأ من ٢٠٠ دينار أردني ولغاية ٥٠٠٠ ألف دينار أردني ولفترات سداد تصل لغاية ٤٨ شهراً. وتغطي هذه الخدمات :

- القروض الميكروية والصغيرة التي تستهدف أصحاب الأعمال الميكروية وأصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في مختلف المجالات، ومنها (الخدمي، والتجاري، والزراعي).
- قروض التعليم التي تستهدف الطلبة في مختلف المستويات الأكاديمية والمهنية.
- الحلول التمويلية التي تعنى بالبيئة والطاقة.

منتج وطني

- يستهدف المنتج أصحاب الأعمال الميكروية التي عادة ما تدار من المنزل وتصنف ضمن الأعمال التي لا تحتاج إلى ترخيص أو إجراءات معقدة لتأسيسها، كما أن المنتج يتناسب مع المبادرين من الشباب الذين يتخبرون تأسيس عملهم الخاص والدخول مباشرة في سوق العمل.
- يمنح المنتج للمشروعات القائمة التي تحتاج إلى تطوير، وكذلك لتأسيس مشاريع جديدة، وبسقف تمويل يصل لغاية ١٠٠٠ دينار أردني يسدد على فترة تصل إلى ٢٠ شهراً.

منتج مشروع

- جرى تصميم المنتج ليتناسب مع احتياجات أصحاب الأعمال الميكروية والصغيرة، سواء لتأسيس المشروع أو العمل على تطوير مشروع قائم، ويمكن أن يكون المشروع مرخصاً أو غير مرخص، على الرغم من توجه البنك لتشجيع أصحاب المشاريع على ترخيصها وتطبيق المبادئ الإدارية والمحاسبية السليمة في مشروعاتهم، كما يعطي الأولوية في التمويل للمشاريع التي من شأنها توفير فرص عمل لأهالي المجتمعات المحلية.
- يصل سقف التمويل لمنتج مشروع لغاية ٥٠٠٠ دينار يسدد على فترة تصل إلى ٣٦ شهراً.

منتج استثماري

- أحد الحلول التي تقدم لأصحاب المشاريع الصغيرة ورواد الأعمال في مختلف المجالات، ويوفر المنتج تمويلًا يعتمد على دراسة المشروع وإمكانياته وآفاق توسعته من خلال دراسات يجريها كادر مؤهل من موظفي الائتمان في البنك، وبحيث يجري التركيز على القيمة المضافة للمشروع وقدرته على توفير الوظائف في المجتمعات المحلية مع إعطاء أولوية للقطاعات التي تتصف بقدرتها على تعزيز القيمة المضافة للاقتصاد المحلي في المحافظات. ويسعى البنك الوطني إلى توفير التمويل لغايات اقتناء الأصول الإنتاجية أو الاستثمارية بصورة كلية أو جزئية، وتدعيم رأس المال العامل في المشاريع المختلفة.
- يوفر البنك القروض لمنتج استثماري بسقف يصل إلى ٥,٠٠٠ دينار يسدد على فترة تصل إلى ٤٨ شهرًا.

منتج تعليمي

- يوفر المنتج خدمات مالية تتناسب مع احتياجات الطلبة الجامعيين وظروفهم، وبحيث يتمكن الطلبة من تمويل دراستهم الجامعية بصورة تتناسب مع مصادر الدخل الموجودة في الأسرة. كما وتم تصميم المنتج بحيث يشجع الطلبة على التفوق الأكاديمي والمساهمة الاجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار مجموعة من العوامل الأخرى التي تتعلق بالأوضاع الأسرية للطلبة، وذلك من خلال حزمة من الخصومات تحتسب بناء على الأداء الأكاديمي مع مراعاة الطلبة الذين ينخرطون في العمل التطوعي، والطلبة المعاقين، والطلبة الذين لديهم أشقاء على مقاعد الدراسة الجامعية.
- يصل سقف التمويل لمنتج تعليمي لغاية ٣,٠٠٠ دينار ولفترة سداد تصل إلى ٢٤ شهرًا.

منتج صديق البيئة

- يسعى المنتج الخاص بالبيئة والطاقة لتقديم مجموعة من الحلول التمويلية التي تمكن المقترضين من شراء أجهزة منزلية موفرة للطاقة.
- يصل سقف التمويل لغاية ٣,٠٠٠ دينار ولفترة سداد تصل إلى ٣٠ شهرًا.

منتج تشاركي

- صمم المنتج بشكل مرّن ليقوم بالمزاوجة بين ميزات القروض الفردية والجماعية مع منح الخصوصية المتوفرة في منهجية الإقراض الفردي، ويستهدف المنتج أصحاب الأعمال الميكروية التي عادة ما تدار من المنزل وتصنف ضمن الأعمال التي لا تحتاج إلى ترخيص أو إجراءات معقدة لتأسيسها.
- يوفر البنك القروض لمنتج تشاركي بسقف يصل إلى ٢,٠٠٠ دينار يسدد على فترة تصل إلى ٢٤ شهرًا.

منتج تعافي

- صمم المنتج للعملاء المتضررين من أزمة جائحة الكورونا لتمكينهم من النهوض بأعمالهم واستعادة نشاطهم من جديد، ولضمان وصول الخدمة للمستفيدين بأفضل السبل، وتم إتاحة خدمة صرف القرض من خلال المحافظ الإلكترونية.
- يوفر البنك القروض لمنتج تعافي بسقف يصل إلى ٣,٠٠٠ دينار يسدد على فترة تصل إلى ٣٠ شهرا.

منتج بذار

- يستهدف هذا المنتج المزارعين وأصحاب المشاريع الزراعية والحيوانية والمشاريع الموسمية، الذين لديهم أصول زراعية كالأرض أو الحيوانات لتغطية التكاليف التشغيلية وتعزيز المشروع، ويمكن المنح من خلاله للعميل الجديد أو المعاد في حال انطبقت شروط المنح على العميل وبناء على رغبته. ولغاية شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومشاريع التسمين.
- يوفر البنك القروض لمنتج بذار بسقف يصل إلى ٣,٥٠٠ دينار يسدد على فترة تصل إلى ٣٠ شهرا.

منتج سكوتر

يسعى البنك لجذب المزيد من العملاء والوصول للشرائح الجديدة منهم، وإيماناً من البنك بضرورة التمكين الإقتصادي للشباب ودعم الأنشطة المدرة للدخل لتحسين المستوى المعيشي للفرد والذي سينعكس على المجتمع. تم تصميم منتج سكوتر للدراجات النارية ل يتيح للعملاء الراغبين بشراء دراجات نارية والإستفادة من خدمات التوصيل المتاحة لتحسين دخلهم أو لتطوير أعمالهم أو البدء بالعمالة المنتجة من خلال توفير التمويل الكافي لهم.

مدة السداد	حجم التمويل
٣. - ٣٦ شهر	١,٠٠٠ - ٣,٠٠٠ دينار

منتج الخلايا الشمسية

يسعى البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة للوصول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي منها التحول نحو الطاقة المتجددة من خلال تقديم الخدمات المالية الملائمة ولتلبية احتياجات العملاء القائمين والمحتملين من خلال النوافذ التمويلية المتاحة ولتوسيع الخيارات التمويلية أمام المواطنين الراغبين بتركيب أنظمة خلايا مولدة للطاقة تم تطوير منتج صديق البيئة والذي يهدف إلى استغلال الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة من خلال تركيب أنظمة خلايا شمسية لما لها من أثر إيجابي على البيئة.

مدة السداد	حجم التمويل
٣. - ٤٠ شهر	١,٠٠٠ - ٤,٠٠٠ دينار

١. تطبيق البنك على الهواتف الذكية

لتحسين الخدمات المقدمة لعملائنا ومواكبة التطورات التكنولوجية في القطاع المالي، طوّر البنك تطبيق على الهواتف الذكية لتوفير عدد من الخدمات الالكترونية لعملائه من خلاله، والمتاح على نظامي iOS و Android بمزايا متعددة تمكن العملاء من الاستفادة من عدة خدمات بشكل آمن من أي مكان وفي أي وقت. من هذه الخدمات :

- الاطلاع على تفاصيل القروض الخاصة بالعميل
- تقديم طلب تمويل جديد
- تحديد مواقع الفروع والتواصل معهم
- سداد الدفعات الشهرية ومتابعتها
- تقديم براءة ذمة للقروض المسددة
- متابعة آخر اخبار البنك من خلال قنوات التواصل الاجتماعي المرتبطة بالتطبيق.

٢. الدفع الالكتروني

قام البنك بتوفير عدة قنوات إلكترونية لتسهيل عملية سداد الدفعات الشهرية المترتبة على العملاء من أي مكان وفي أي وقت، يذكر أبرزها:

خدمة إي فواتيركم

بإمكان عملاء البنك تسديد الدفعات الشهرية المترتبة عليهم لدى البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال خدمة "أي فواتيركم" دون الحاجة لزيارة فروع البنك، والتي يتم تقديمها من خلال كافة البنوك العاملة والمؤسسات المعتمدة لتقديم هذه الخدمة والمرخصة من قبل البنك المركزي الأردني.

تطبيق البنك من خلال المحافظ الالكترونية

يمكن أيضاً لعملاء البنك سداد دفعاتهم الشهرية من خلال تطبيق البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة على الهواتف الذكية، والذي تم ربطه مع إحدى الشركات المزودة لخدمات المحافظ الالكترونية "UWallet" والتي من خلالها يتم تغذية حساب العميل والدفع مباشرة من خلال تطبيق البنك.

٣. شاشات الألواح الذكية في الفروع

تم تفعيل شاشات ألواح ذكية (Tablets) في الفروع لتسهيل وصول مراجعي الفروع لخدمات البنك الالكترونية بشكل مباشر، حيث تم ربط عدد من الخدمات التي يمكن لمراجع الفروع سواء كانوا عملاء قائلين او عملاء محتملين الاستفادة منها. ومن هذه الخدمات:

- تقديم طلب توظيف
- تقديم اقتراح و شكوى
- تقييم الخدمة المقدمة من خلال تعبئة استبيان رضا مراجعي الفروع
- تقديم طلب للاستفادة من الخدمات الغير مالية

١. برنامج ولاء عملاء الوطني (وطني كوينز - Watani Coins)

أطلق البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة "برنامج ولاء الوطني" الذي تم تطويره لمنفعة العملاء واکسابهم نقاط مجانية عند إتمام تعاملاتهم إلكترونياً، حيث بلغ عدد المشتركين في هذا البرنامج من العملاء ٢٢٨٤ مشترك خلال عام ٢٠٢١.

وبالتزامن مع إطلاق البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لعدد من الخدمات الرقمية وضمن أنشطة البنك نحو التحول الإلكتروني، جاء تطوير هذا البرنامج والذي يهدف إلى توجيه وتشجيع العملاء على استخدام الخدمات الرقمية وأجراء عمليات السداد إلكترونياً من خلال قنوات الدفع الإلكتروني المتاحة بالإضافة إلى خلق ثقافة إدارة الاموال والادخار لدى العميل.

٢. لوحات رقمية إعلانية في الفروع

ضمن أنشطة البنك اتجاه التحول الرقمية، تم تركيب لوحات رقمية إعلانية في كافة فروع البنك وربطها بنظام تحكم مركزي ليعمل كوسيلة للتواصل مع طاقم الفروع وكأداة تسويقية ترويجية تثقيفية رقمية للعملاء في الوقت نفسه مما يساهم في الحفاظ على أعلى مستوى للخدمة المقدمة وتحسين جودة التواصل مع العملاء.

٣. جهاز خدمات ذاتية

دشن البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة أول جهاز خدمات رقمية ذاتية في فرع جبل الحسين من خلال توفير شاشة لمس تتيح للعملاء الاستعلام عن الخدمات وتقديم مختلف الطلبات، بما يسهل عليهم عملية الحصول على الخدمات خلال فترات زمنية أقل وبطرق سهلة وآمنة مع مراعاة خصوصية مقدمي الطلبات.

ومن الجدير بالذكر بأن الخدمات الرقمية الذاتية التي سيتمكن المستفيدين من إجرائها تتضمن الاستعلام عن منتجات البنك، وحساب قيمة الاقساط، وطلب كشف حساب، وطلب قرض تمويلي، وطلب براءة ذمة، وطلب شهادة مديونية، بالإضافة إلى توفير خدمة تحميل أية ملفات رقمية لاستكمال إجراءات الإقراض وغيرها من الخدمات الأخرى.



٤. جهاز صراف آلي

للعمل على تعزيز الخدمات الإلكترونية المقدمة لعملائه والمقيمين في المجتمعات المحلية المخدومة من قبل فروعه، ولغايات دراسة سلوك العملاء اتجاه استخدام الخدمات الإلكترونية تم اطلاق خدمة تجريبية في فرع الوحدات من خلال توفير أول صراف آلي لخدمة حملة المحافظ الإلكترونية بالتعاون مع شركة أمنية للهواتف المتنقلة وذلك لتمكين العملاء من إجراء مختلف الحركات المالية من سحب وإيداع وتحويلات بكل يسر و سهولة و أمان بالإضافة إلى الخدمات الرقمية الأخرى من دفع فواتير واشتراكات للخدمات.

يذكر أن هذه المبادرة سهلت عملية إدارة المحافظ الإلكترونية على مستوى الأفراد ومكنتهم من الحصول على الخدمات التي يقدمها البنك من قروض وتسديد دفعات في محطة واحدة ودون الحاجة إلى مراجعة أي وكلاء أو مؤسسات أخرى.



سعيًا لترسيخ مفهوم الشمول المالي وتأكيداً على دوره الاجتماعي والاقتصادي الهام لنمو المجتمعات، يركز البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة على تقديم تدريبات التوعية والتثقيف المالي تستهدف عملاء البنك وفئات المجتمع المحلي من النساء والشباب واللاجئين للتوعية بالخدمات المالية وخدمات التأمين والرعاية المتأخرة لتمويل الأصغر وأهمية إدارة المال والادخار وألية إدارة وتحقيق استدامة المشروعات الميكروية والصغيرة.

التأمين الميكروبي

يقوم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بتعويض عملائه بدل دخول المستشفى الناتج عن مرض أو حادث بناءً على توصية الطبيب كمريض مقيم لمدة لا تقل عن ٢٤ ساعة بمبلغ ١٥ دينار لليلة الواحدة ويحد أقصى ١٢ ليلة في السنة التأمينية. إضافة الى ذلك يقدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة برنامج التأمين على الحياة لمساعدة أسر العملاء التعامل مع حالات الوفاة من خلال تسديد التمويل الممنوح في حالة وفاة العميل أو العميلة، أو وفاة زوج العميلة لا سمح الله.

خدمات تدريبية وتوعوية

يقدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لعملائه وللمجتمع المحلي بالتعاون مع عدد من الشركاء العديد من الدورات التدريبية إلزاماً بدوره في تثقيف وتوعية المجتمع المحلي بالمفاهيم المالية وأساليب إدارة المال والأعمال لزيادة قدرتهم على ادارة مشاريعهم ماليا و اداريا وتعلم كيفية الوصول الى اسواق جديدة في ظل المنافسة الموجودة. شملت هذه البرامج عقد ورشات تدريبية وتوعوية في مختلف محافظات المملكة، استهدفت عملاء البنك القائمين والمحتملين بالإضافة الى المستفيدين من برامج الشركاء من أبناء المجتمع المحلي واللاجئين السوريين، من هذه الورشات :

١. إدارة المال والادخار

استهدفت الورشات التدريبية نحو ٤٠٠ مشاركة من سيدات المجتمع المحلي إلى تعريف المشاركات بأساليب إدارة المال ودورها في تحقيق الاستدامة المالية لأسرهن ومشاريعهن، بالإضافة التوعية بأهمية الادخار واختيار السبل الأمثل للادخار وضرورة استخدام الحلول المالية الرقمية والمحافظ الإلكترونية في أعقاب أزمة جائحة كورونا.

٢. ادارة مشاريع وتمكين المرأة اقتصادياً

عقد البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة عدد من الورشات التدريبية والتثقيفية في كافة مناطق الاغوار الشمالية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي وبالشراكة مع بلديات الاغوار الشمالية وبدعم من برنامج الخليج العربي التنمية (أجفند)، حيث تم تدريب حوالي ٦٠٠ سيدة من سيدات المجتمع المحلي والجمعيات الخيرية على ادارة مشاريع وتمكين المرأة اقتصادياً.

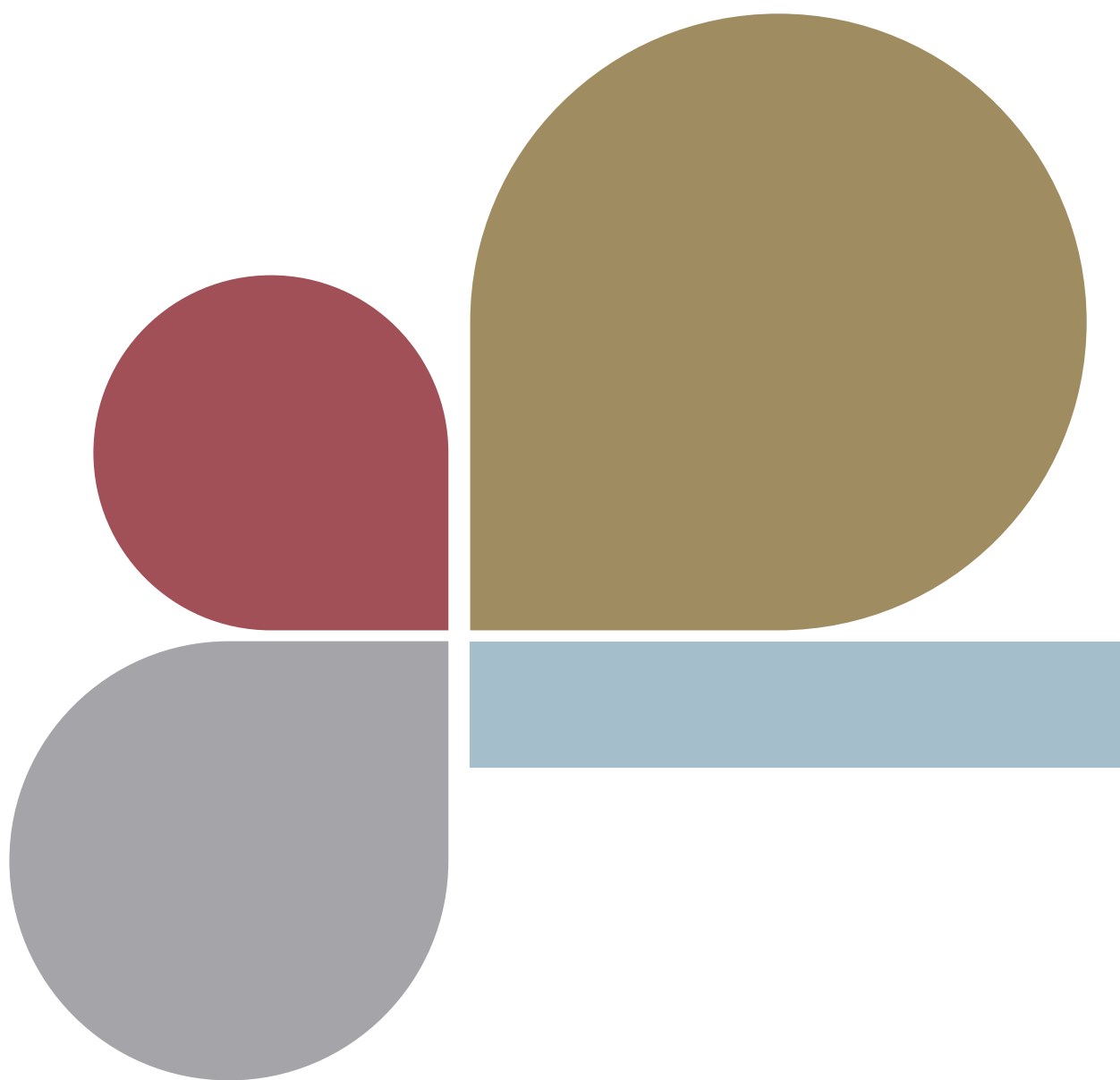
٣. محاكاة الأعمال الصغيرة (Micro Business Game)

عقد البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة عدة ورشات عن "محاكاة الأعمال الصغيرة" والتي تهدف الى تمكين المشاركون من التفكير والتصرف الريادي وتطبيقه خلال المحاكاة والتعرف على التحديات والفرص التي تواجه المشاريع الصغيرة وكيفية التعامل معها إضافة الى فهم المبادئ والقواعد الأساسية للمحاسبة وتطبيقها والتعرف على ديناميات السوق والمنافسين وفهم العلاقة بين مؤسسات التمويل الأصغر والعملاء والآثار المترتبة عليها. حيث استفاد من هذه الورشات ما يزيد عن ٨٠ مستفيد من العملاء القائمين والعملاء المحتملين من أصحاب المشاريع الصغيرة وريادي الأعمال في مختلف محافظات المملكة.

الجوائز والإشادات

حصل البنك على تنويه إشادة "Honorable Mention" عن فئة "أفضل مبتكر رقمي مسؤول لهذا العام" ضمن جوائز تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة العالمية لعام ٢٠٢١ في المنتدى العالمي لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة المنظم من قبل مؤسسة التمويل الدولية IFC. حيث تم اختيار البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة لهذا العام من بين مجموعة تنافسية من المؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي بناءً على إنجازاتهم البارزة في تقديم المنتجات والخدمات لعملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة.





المؤشرات التشغيلية لعام ٢٠٢١

القروض القائمة لعام ٢٠٢١

بلغ عدد العملاء القائمين ٨٢,١٤٤ عميلاً مع نهاية عام ٢٠٢١، حيث وصلت ارصدة قروضهم الى نحو ٤٣,٥٦٧,٧٠٤ دينار أردني، وكان متوسط رصيد القرض القائم ٦٧٤ ديناراً أردنياً. ويقوم على تقديم الخدمات الاقراضية للعملاء ٢٣٢ ضابطاً إئتمان موزعين على ٣٤ فرع في جميع أنحاء المملكة.

الشكل ٢: رسم بياني توزيع محفظة القروض القائمة حسب المحافظة

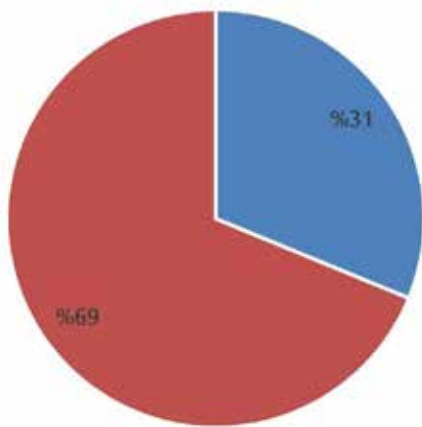


الشكل ١: رسم بياني يوضح نمو محفظة القروض القائمة في آخر خمس سنوات



الشكل ٤: نسبة عدد القروض القائمة من خلال المحافظ الالكترونية من محفظة القروض القائمة الكلية

■ نسبة عدد القروض القائمة تقليدي (شيكات)
■ نسبة عدد القروض القائمة من خلال المحافظ الالكترونية



الشكل ٣: توزيع محفظة القروض القائمة حسب جنس المقترض



القروض الموزعة لعام ٢٠٢١

في عام ٢٠٢١، قام البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بتوزيع ٦,٧١٠ قرص بقيمة اجمالية وصلت الى ٤٤,٣١٧,٨٣٤ دينار من خلال فروعه المتواجدين في جميع انحاء المملكة.

الشكل ٦: توزيع مبالغ القروض الموزعة حسب المحافظة لعام ٢٠٢١

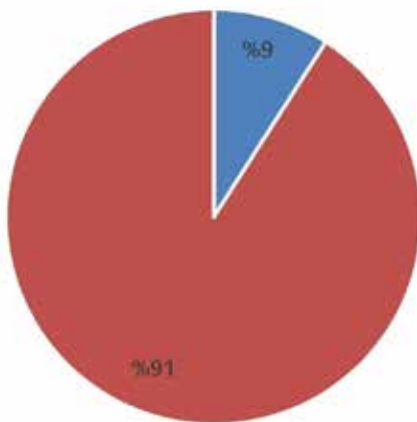


الشكل ٥: رسم بياني يوضح النمو في مبالغ القروض الموزعة في آخر خمس سنوات

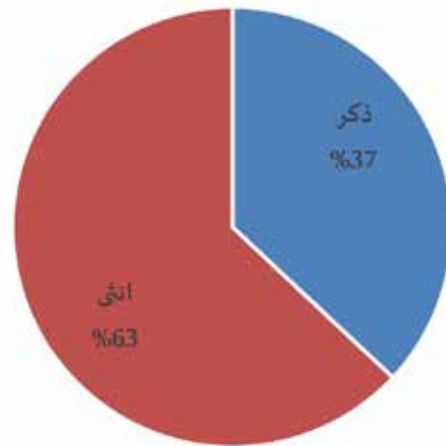


الشكل ٨: نسبة عدد القروض الموزعة من خلال المحافظ الالكترونية من محفظة القروض الموزعة الكلية

- نسبة عدد القروض الموزعة تقليدي (شيكات)
- نسبة عدد القروض الموزعة على المحافظ الالكترونية خلال السنة



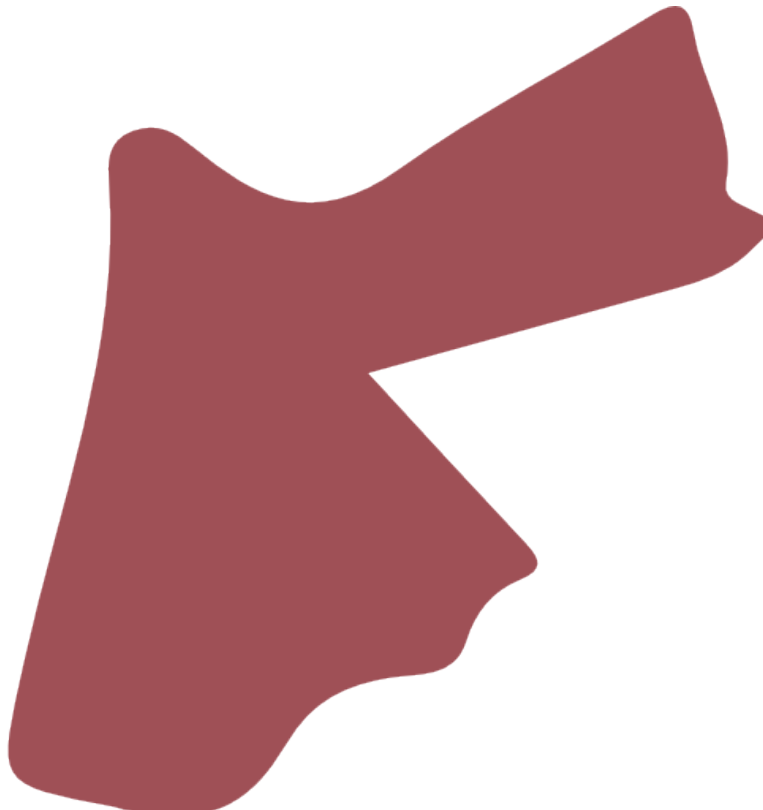
الشكل ٧: توزيع محفظة القروض الموزعة حسب جنس المقترض



شبكة فروع البنك

يقدم البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة خدماته للمستفيدين من خلال شبكة فروع تشتمل على ٣٤ فرع منتشرة في جميع محافظات المملكة الأردنية الهاشمية

الأقاليم	المحافظات	عدد الفروع
الوسط	عمان	٨
	البلقاء	٣
	الزرقاء	٥
	مادبا	١
الشمال	اربد	٥
	المفرق	٢
	جرش	١
	عجلون	١
الجنوب	الكرك	٤
	الطفيلة	١
	معان	٢
	العقبة	١
	المجموع	٣٤



تعنى دائرة الموارد البشرية بإدارة العمليات المتعلقة بالقوى العاملة في البنك منذ لحظة الإعلان عن الشاغر الوظيفي وانضمام الموظف إلى كادر البنك، حيث بلغ عدد موظفي البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في نهاية عام ٢٠٢١ (٤٩٠) موظفاً من الشباب الأردني الواعد. وقد ارتكز البنك الوطني منذ التأسيس في استقطاب وتعيين كادره الوظيفي على اختيار وتوظيف الخريجين الجدد ممن يمتلكون المؤهلات العلمية المناسبة للتعيين ومنح فئة الإناث أولوية التعيين، حيث بلغت نسبة فئة الشباب ٦٢٪ في حين شكلت نسبة الإناث منهم (٤٥٪).

المؤشر	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨
عدد الفروع	٣٤	٣٤	٣٤	٣٣
عدد الموظفين الاجمالي	٤٩٠	٤٨٣	٤٧٩	٤٥٣
نسبة الموظفات الاناث	٤٥٪	٤٥٪	٤٦٪	٤٢٪
عدد موظفي الاقراض	٢٣٢	٢٣١	٢٢٨	٢٠٨
عدد موظفي الادارة العامة	٨٠	٨٠	٧٩	٧٨

وقد قامت الدائرة خلال عام ٢٠٢١ بتنظيم ما يقارب ٣٥ برنامج تدريبي داخلي وخارجي في مختلف المواضيع العملية والتوعوية لموظفيه في مختلف مواقعهم الوظيفية بما يشمل الورشات التدريبية، والمؤتمرات، والشهادات المهنية والاكاديمية. وقد تم اعتماد تطبيقات التواصل عن بعد لتنظيم وعقد ٧٧٪ من البرامج التدريبية لكافة الموظفين في مختلف المواقع الوظيفية.

وقد غطت البرامج التدريبية مختلف المواضيع التقنية والتطويرية والثقيفية للموظفين منها:

١. سياسات العمل الائتماني في البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وتطوير المنتجات
٢. Oracle Database Administration
٣. محاكاة طرق الإيداع
٤. منصة التعليم المالي الإلكتروني "أموالنا"
٥. Cybersecurity
٦. استراتيجيات الاحتفاظ بالعملاء
٧. استراتيجيات التسويق الرقمي
٨. أساسيات تدقيق معاملات الإقراض
٩. إدارة وتحليل المخاطر المتعلقة بالتمويل الأصغر
١٠. تعليمات حماية المستهلك المالي
١١. Cybersecurity Risk Management
١٢. Introduction to Fintech
١٣. مهارات تحصيل الديون المتعثرة و إدارة المتأخرات

٢٠٢١ The Open Banking Virtual Summit SG June .٤

١٥. إدارة شكاوى العملاء

١٦. محاكاة الأعمال الصغيرة

١٧. الامتثال ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب

١٨. الإحتراف في إدارة تجربة العملاء وقياس العائد (CPX)

١٩. حوكمة البيانات في ظل التحول الرقمي

٢٠. التأهيل للخبرة الضريبية

٢١. اساسيات التدقيق الداخلي واعداد السياسات

٢٢. إجراءات إعرف عميلك والتعامل معه إلكترونياً (Digital Onboarding & E-KYC)

٢٣. تصميم و تطوير المنتجات والخدمات التسويقية و تمويلها

وقد تم التعاون مع عدد من الجهات الخارجية لعقد عدد من هذه البرامج التدريبية مثل:

١. البنك المركزي الأردني

٢. مؤسسة انجاز (برنامج المشاركة الشبابية و التشغيل)

٣. صندوق الملك عبد الله (برنامج درب)

٤. المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين-مجموعة طلال ابو غزاله

٥. Institute of Banking Studies -معهد الدراسات المصرفية

٦. الجامعة العربية المفتوحة

٧. مجموعة الجهود المشتركة

٨. German Sparkassenstiftung for international cooperation

٩. مركز المرأة العربية للتدريب و البحوث (كوثر/CAWTAR)

١٠. KPMG

١١. Success Edu Hub

١٢. المركز الدولي للتدريب والإستشارات ITCC - International Training & Consultancy Center

١٣. Trueventus

١٤. النقابة العامة للعاملين في المصارف والتأمين والمحاسبة

١٥. الشركة العامة للحاسبات و الالكترونيات/GCE/General Computers & Electronics Company

١٦. مركز الجيتاوي الثقافي

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الاول لعام ٢٠٢١

٢٠٢٠
دينار

٢٠٢١
دينار

الموجودات

٨,٤٤٤,٥٢٨	١٧,٧٤٧,٧٣٩
٣٨٨,٦٥٩	٤٢٣,٥٥٤
٨,٣٣٤	٨,٣٣٤
٤٣,٨٩٥,٣٥٠	٤١,٥٧٣,٧٠١
٢,٢٩٠,٣٦٥	٢,٢٠٩,٨٦٢
١,٤٨٧,٥٩٤	١,٥٣٠,٤٩٤
٥٦,٥١٤,٨٣٠	٦٣,٤٩٣,١٨٤

نقد في الصندوق ولدى البنوك
أرصدة مدينة أخرى
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخرى
تسهيلات أتمانية - بالصافي
ممتلكات ومعدات
حق استخدام الموجودات
مجموع الموجودات

حقوق الملكية والمطلوبات

حقوق الملكية

٤,٥٨,٠٠٠	٤,٥٨,٠٠٠
١,١٤,٥٠٠	١,١٤,٥٠٠
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠
٤٠,٦١٠,٣٧٧	٤٨,٩٢٤,٨٧٤
٤٦,١٨٢,٥٣٧	٥٤,٤٩٧,٣٧٤

رأس المال المدفوع
الاحتياطي الاجباري
احتياطي خاص
الأرباح المدورة
مجموع حقوق الملكية

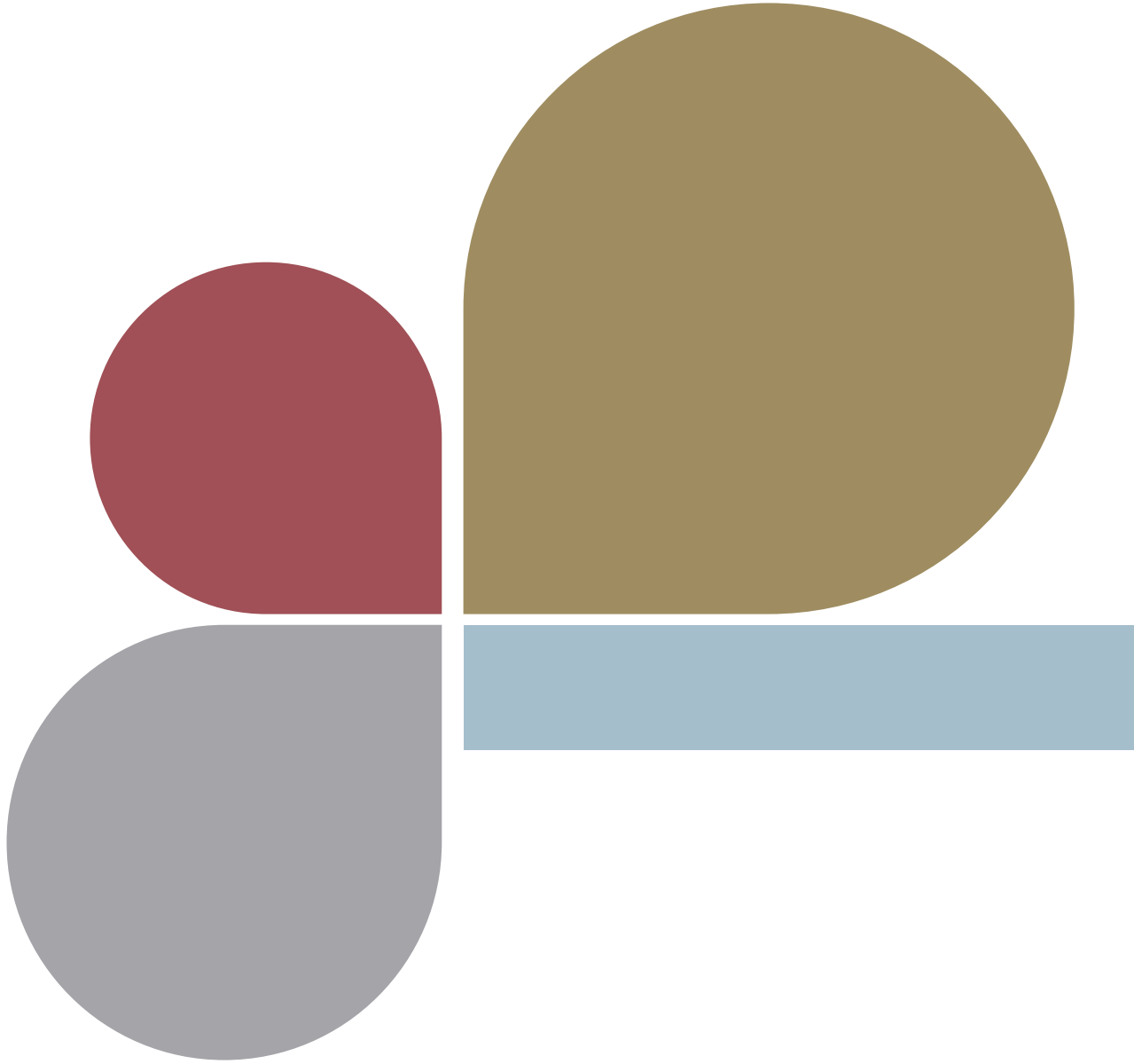
المطلوبات

٥٦٩	-
١,٣٣٩,٨٠٦	١,٤٣٠,٨٦٦
٧,٢٢٢,٧٧١	٥,١٦٨,٣٩٩
١,٧٦٩,١٤٧	٢,٣٩٦,٥٤٥
١,٣٣٢,٢٩٣	٨,٩٩٥,٨١٠
٥٦,٥١٤,٨٣٠	٦٣,٤٩٣,١٨٤

بنك دائن
التزامات عقود ايجار
قروض دائنة
أرصدة دائنة أخرى
مجموع المطلوبات
مجموع حقوق الملكية والمطلوبات

قائمة الدخل الشامل للسنة المنتهية في ٣١ كانون الاول من عام ٢٠٢١

٢٠٢٠ دينار	٢٠٢١ دينار	
١٢,٩٧٧,٧٧٨	١٤,٩٠٥,٤٤٤	الإيرادات
(٦٧١,٠٢٦)	(٤١٢,٦٨٨)	فوائد دائنة
١٢,٣٠٦,٧٥٢	١٤,٤٩٢,٣٥٦	فوائد مدينة
		صافي إيرادات الفوائد
٢,٠٦٤,٨٨٥	٢,٥٨٠,٨٥٢	إيرادات أخرى
١٤,٣٧١,٦٣٧	١٧,٠٧٣,٢٠٨	مجموع الإيرادات
		المصاريف
٤,٦٩٥,١٨٨	٥,١٧١,٦٨٠	رواتب وأجور ومنافع أخرى
٢,٠٢٠,٦٧٩	٢,١٧٧,٠٢٥	مصاريف إدارية
١,٤٠٠,٧٣٣	٧٤٩,١٦٣	مخصص خسائر أثمانية متوقعة
٤٠١,٦٨٣	٤٠٦,٨٠٣	استهلاكات - حق استخدام الموجودات
٣١١,٥٧٩	٢٢٩,٦٩٤	استهلاكات - ممتلكات و معدات
٤,١٧٩	٢٤,٠٠٦	مصاريف أخرى
٥,٣٦٠	-	مصروف مخصص تدني ممتلكات و معدات
٨,٨٣٨,٧٤١	٨,٧٥٨,٣٧١	إجمالي المصروفات
٥,٥٣٢,٨٩٦	٨,٣١٤,٨٣٧	الربح للسنة
-	-	يضاف: بنود الدخل الشامل الأخرى
٥,٥٣٢,٨٩٦	٨,٣١٤,٨٣٧	مجموع الدخل الشامل للسنة



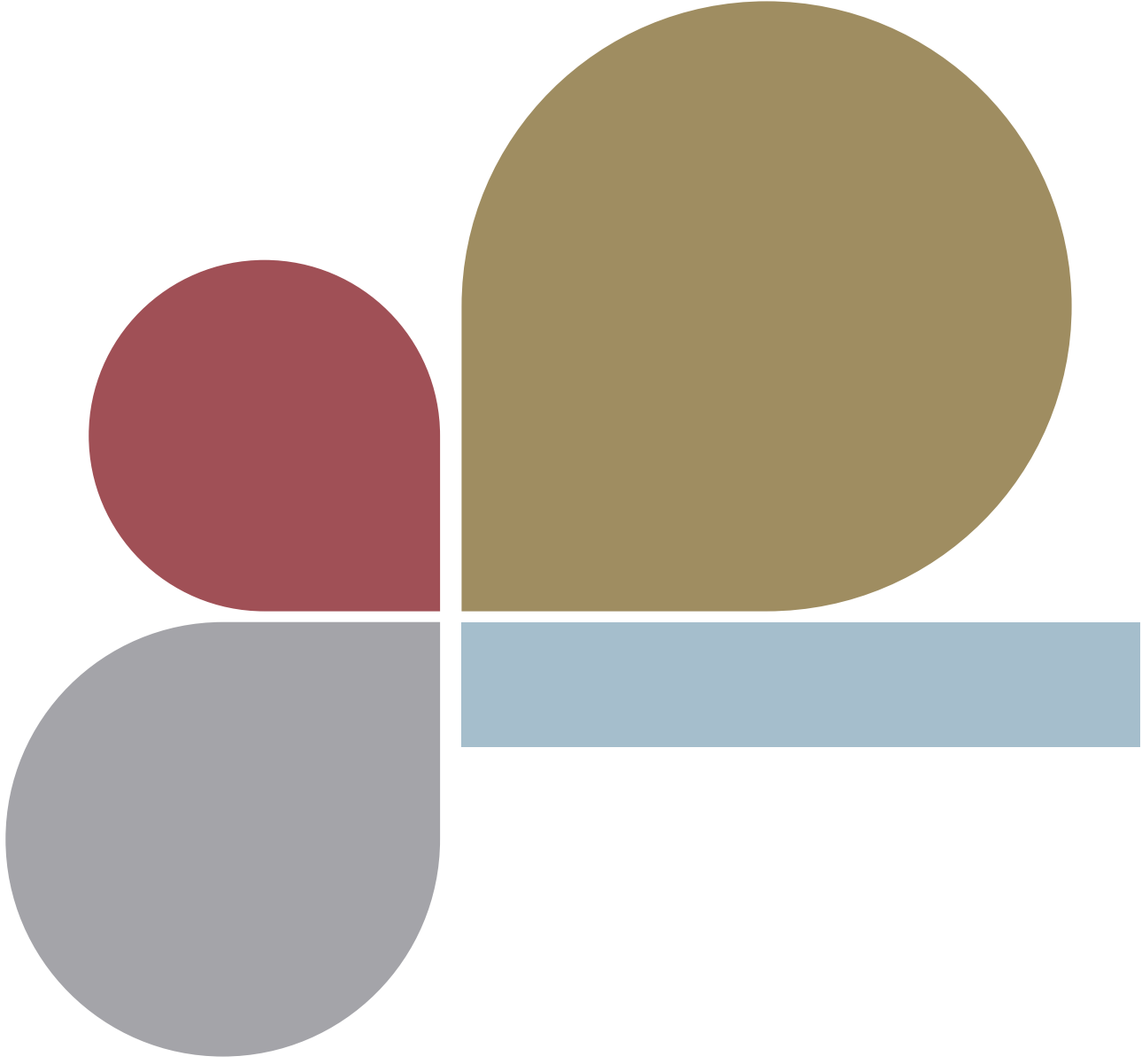
الإفصاح والشفافية

قام البنك بتوفير قنوات اتصال مختلفة لاستقبال شكاوى العملاء تتمثل بالطرق التالية:

- الاتصال بالرقم المخصص لوحدة شكاوى العملاء ٠٧٩٨٧٧٧٧٧٣٣ أو على الهاتف المجاني ٠٨٠٠٢٢٢٧٧، بحيث يتم تسجيل المكالمات من خلال نظام تسجيل خاص ولفترات الاحتفاظ القانونية.
- تعبئة نموذج الشكاوى الإلكتروني من خلال شاشات الألواح الذكية المتواجدة داخل فروع البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
- تعبئة النموذج الخاص ووضعه في صندوق الشكاوى المتواجد داخل فروع البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة
- البريد الإلكتروني الخاص بوحدة التعامل مع شكاوى العملاء (complaints@nmb.com.jo)
- صندوق بريد: ٢٤١٦ عمان ١١٩٤١ الاردن
- الفاكس: ٦٥٣٥٨١١٨.
- الموقع الإلكتروني أو مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالبنك (www.nmb.com.jo)
- الحضور الشخصي لمبنى الإدارة العامة على عنوان (عمان - الجبيهة - شارع ياجوز - مقابل سيفوي الجبيهة - بناية رقم ٢٠ - الطابق الأول)

وفيما يلي تفاصيل تصنيفات وطبيعة الشكاوى لعام ٢٠٢١

عدد الشكاوى	نسبة الشكاوى	تصنيفات الشكاوى
٨	٪٠,٩	خطأ تقني
٧	٪٠,٨	الفائدة على القروض
٥٦٢	٪٦٤,٢	سلوكيات الموظفين
٥٣	٪٦,١	ممارسات التحصيل
٢	٪٠,٢	عدم تجاوب الموظف في تقديم الخدمة
٥٤	٪٦,٢	الاتفاقية / والعقود
٥٢	٪٥,٩	عدم منح منتج
٧	٪٠,٨	الاجراءات المتعلقة باصدار كتب براءة الذمة
٥١	٪٥,٨	سياسة التأجيل
٢	٪٠,٢	الخدمات المقدمة من الشركات المتعاقد معها
٦٨	٪٧,٨	التأخر في الحصول على الخدمة
٣	٪٠,٣	العمولات المفروضة على المنتجات والخدمات
٦	٪٠,٧	خطأ في التبليغ
٨٧٥		المجموع الكلي للشكاوى



قصص نجاہ

حنان اسماعيل سليم الشعار



حنان التي تبلغ من العمر ٤٧ عاماً وجدت نفسها أمام طريق طويل من الكفاح بعد ان أصبحت المعيل الرئيسي لأبنائها الأربعة وزوجها الذي تعرض لحادث أفقده القدرة على العمل. بدأت حنان رحلة الكفاح هذه لتأمين علاج زوجها وإدارة مصاريف أسرتها وتعليم ابنائها ببقالة منزلية صغيرة أسستها بتمويل من البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة، فنجحت في تكبير بقالتها تدريجياً ونقلها على موقع استراتيجي سياحي بتمويل من البنك الوطني لحين أصبحت تمتلك بقالة وقامت ببناء منزل من إيرادات المشروع. والآن قامت حنان ببناء ثلاثة مخازن على الطريق الرئيسي لتتمكن عند الانتهاء من البناء بفتح محلات تقدم فيها خدمات أخرى وتوسيع دائرة زبائنها.

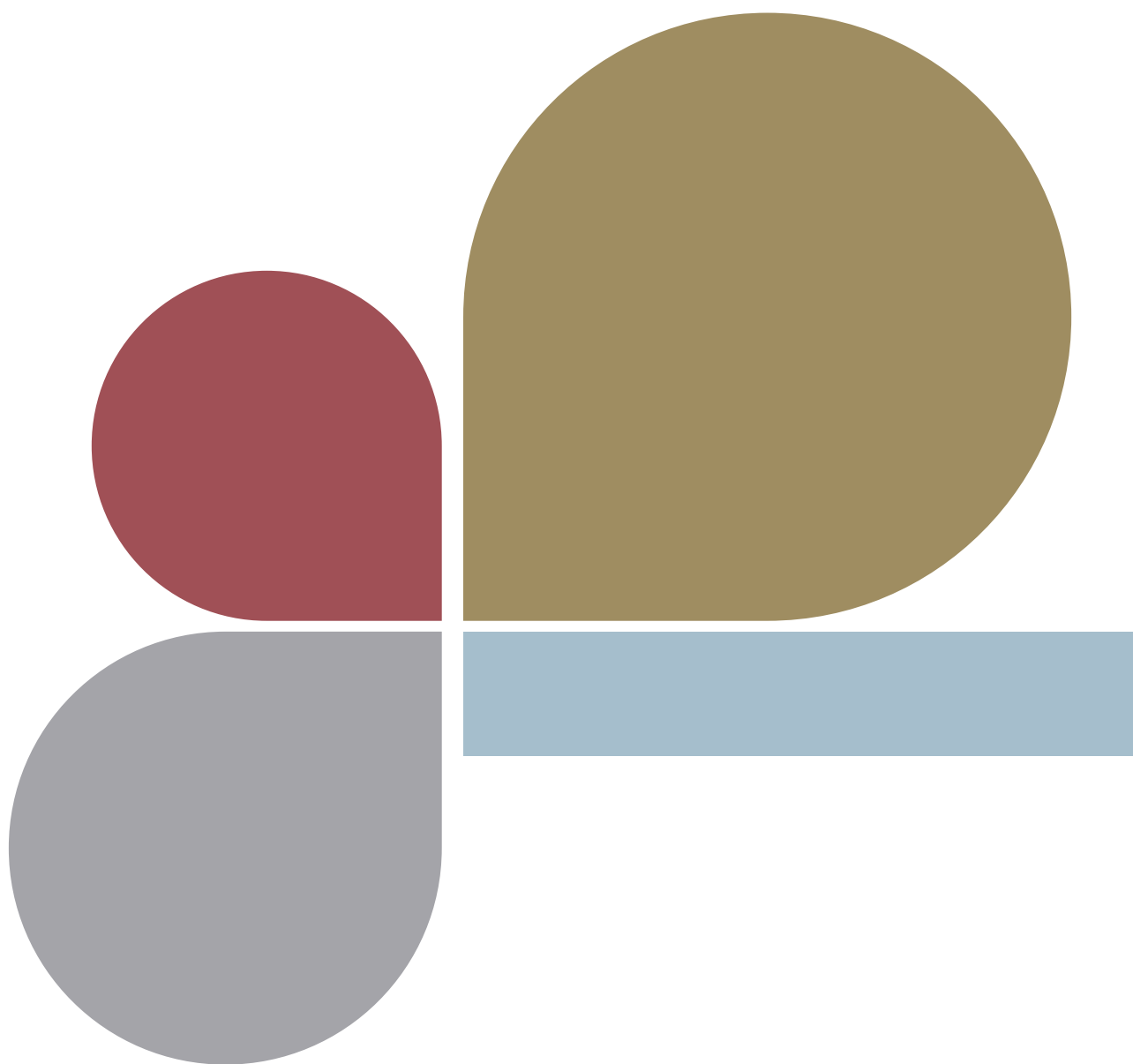
مديحه جاد على أحمد



تحمل مديحة على عاتقها من المسؤولية اتجاه أبنائها ما جعلها تبحث عن مصدر دخل آخر يرفع المستوى المعيشي لأسرتها و يقدم الدعم لأبنائها و يساعد في تعليمهم . بدأت مديحة مشوارها بدورة تجميلية اخترتها بناءً على ميولها و ثقافتها العامة اتجاه التجميل في أثناء ذلك اكتسبت خبراتها من صالونات تجميل التي عملت بها . ونتيجة للظروف التي حالت دون استمرار مديحة في عملها لتبقى بالمنزل بجانب أطفالها لتراعيهم ، قررت مديحة تأسيس مشروع منزلي يمكنها من القيام بدورها كأم من جهة ودورها في الحصول على مصدر دخل آخر من جهة أخرى.

و في عام ٢٠٠٥ استطاعت مديحة أن تملك صالونها الخاص بعدما كبر أطفالها و أصبحوا قادرين على تحمل المسؤولية و القيام بواجباتهم اتجاه أنفسهم فلجأت لعدة تمويلات من البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة استطاعت بهم تحسين الصالون و تزويده بما يلزمه من أدوات و في بداية عام ٢٠١١ تقريباً تمكنت من اضافة محل آخر يعرض بدلات عرائس و اكسسوارات كما انها عملت على تأسيس صالون حلاقة للرجال خاص لأحد أبنائها الذي التحق بأكاديمية متخصصة بالفنون والتجميل وقرر السير على خطى والدته في هذه المهنة.

كما أنها استطاعت خلال عملها من توفير فرص عمل لعدد من السيدات من مجتمعها المحلي أغلبهم من مقتبل العمر من فئة الشباب و كانت لهم مثال الأم النصوحة و المعلمة . "مبسوطة أنه قدرت اعمل مشروع عي بهاي الظروف و بتمنى اقدر أساعد و اشغل بنات أكثر "



مبادرات وشراكات

● شارك البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالحملة التوعوية في الثقافة المالية التي أطلقها البنك المركزي الأردني بالتعاون مع شبكة شركات التمويل الأصغر في الأردن "تنمية"، والتي تم إطلاقها عبر منصات التواصل الاجتماعي بهدف تعزيز مستوى الوعي المالي لعملاء قطاع التمويل الأصغر.

● شارك البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في فعالية "نستطيع" لتمكين المرأة اقتصادياً المنظمة من قبل منظمة أوكسفام و الوكالة الإيطالية للتعاون التنموي وجمعية الأنوار الخيرية التنموية والتي هدفت للتعريف بالمؤسسات الإقراضية التي تُعنى بتقديم خدمات مالية لدعم المشاريع الصغيرة.

● أطلق البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة حملة العودة الى المدرسة في عدد من محافظات المملكة والتي تم من خلالها توزيع قرطاسية وحقائب صغيرة على الطلاب مع استقبال العام الدراسي الجديد بنظام التعليم الوجاهي في عدد من مدارس المملكة المتمركزة في مناطق جيوب الفقر بالتنسيق مع مديريات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات ومن خلال ٧ من فروع البنك



● شارك البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في المرحلة الثانية لمشروع قلب عمان "مشروع قلب عمان ٢" الذي يتم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز تطوير الأعمال بالشراكة مع أمانة عمان الكبرى وبمنحة كريمة من حكومة اليابان. والذي يهدف إلى المساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وتحسين سبل العيش للفئات الهشة/ للفئات المستضعفة في المجتمعات المستضيفة في منطقة وسط عمان/الأردن. يستهدف المشروع الشباب والشابات المتعطلين عن العمل ممن ليسوا على مقاعد الدراسة ضمن الفئة العمرية من (١٨-٤٠) عاما من سكان منطقة وسط عمان وبمشاركة نسائية لا تقل عن ٥٠% وبما لا يقل عن ١٠% من ذوي الاحتياجات الخاصة. وتأتي مشاركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في المشروع من خلال تقديم تدريبات للمنتفعين في التثقيف المالي وسبل الادخار وإدارة المال واستخدام المحافظ الإلكترونية حيث تم تدريب ما يقارب ٢٠٠ منتفع من المشروع خلال الربع الأول من العام ٢٠٢١.

● مشاركة البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة ببرنامج BCtA أحد مبادرات برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP) والذي يعنى بتعزيز الجهود الرامية للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال متابعة وقياس النماذج العملية المتبعة من قبل مؤسسات المجتمع المحلي. حيث تم تدريب ما يزيد عن ٥٠ موظف من موظفي البنك الوطني في مواقع وظيفية مختلفة على المفاهيم الأساسية للبرنامج وكيفية توظيف الخدمات المقدمة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بغايات هذه الخدمات.

● ضمن الحملة الوطنية "برداً وسلاماً يا فلسطين" التي تم إطلاقها انسجاماً من توجيهات صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين لمساندة الأشقاء الفلسطينيين في القدس وغزة، قام البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالتبرع بمبلغ ٣٠ ألف دينار أردني للحملة التي ترعاها "الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية" في سبيل مواصلة تسير قوافل المساعدات الأردنية الطبية والإغاثية المقدمة للأشقاء في فلسطين.

● بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية (AGFUND) و برنامج الأمم المتحدة الانمائي (UNDP)، عقد البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة سلسلة من ورشات العمل التدريبية بعنوان "مبادئ معرفة المال" في ثلاث بلديات ضمن لواء الأغوار الشمالية.

● بالتزامن من شهر رمضان الكريم واستكمالاً لحملة #رحنقدر_يد_بايد التي أطلقها البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة ضمن الجهود الوطنية للتصدي لظروف جائحة كورونا في الأردن، قام البنك الوطني بتجهيز وتوزيع طرود غذائية في عدد من محافظات المملكة لمساندة الأسر الأكثر احتياجاً.

- عقد البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالشراكة مع جمعية بنوك الإذخار الألمانية German Sparkassenstiftung for international cooperation عدد من الورشات التدريبية بعنوان "محاكاة الأعمال الصغيرة" لـ ٨٠ مستفيد من اصحاب المشاريع الصغيرة وريادي الأعمال في مختلف محافظات المملكة. وقد كان الهدف من هذه الورشات تمكين المشاركين من التفكير والتصرف الريادي وتطبيقه خلال المحاكاة والتعرف على التحديات والفرص التي تواجه المشاريع الصغيرة وكيفية التعامل معها إضافة الى فهم المبادئ والقواعد الأساسية للمحاسبة وتطبيقها والتعرف على ديناميات السوق والمنافسين وفهم العلاقة بين مؤسسات التمويل الأصغر والعملاء والآثار المترتبة عليها



- شارك عدد من موظفي البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة بالحملة الوطنية للتبرع بالدم المنظمة محلياً ضمن الجهود التي تقدمها المملكة الأردنية الهاشمية للأشقاء الفلسطينيين في قطاع غزة.
- أطلق البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة حملة تطوعية لشراء كسوة عيد الفطر لمجموعة من الأطفال اليتامى وفاقدي السند الأسري بالتعاون مع أحد دور الرعاية المحلية.
- شارك البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في مهرجان و بازار العقبة السابع من خلال اشراك عدد من عملائه من أصحاب المشاريع الميكروية والصغيرة ضمن خدماته الغير المالية والتي تساعد العملاء في الوصول الى أسواق جديدة لتسويق منتجاتهم وخدماتهم والانخراط في السوق المحلي



- حصل عدد من موظفي البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة على منحة دراسية من إدارة البنك بالتعاون مع الجامعة العربية المفتوحة في برنامج "دبلوم التمويل الأصغر والشمول المالي". وقد تم إقامة حفل توزيع شهادات الدبلوم على الموظفين بحضور الادارة التنفيذية لتحقيقهم متطلبات المسافات وإتمام البرنامج بنجاح.



- اختتام برنامج قلب عمان ٢ المدار من قبل مركز تطوير الأعمال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالشراكة مع أمانة عمان الكبرى والبنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة وبدعم من حكومة اليابان والذي يهدف لإقامة مشاريع ريادية تشغيلية وتوفير فرص عمل للشباب للمساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وسبل العيش المستدام للفئات المستضعفة في منطقة وسط عمان ويستهدف الشباب بالفئة العمرية من (١٨-٤٠) عاماً ممن ليسو على مقاعد الدراسة ويبحثون عن فرص عمل.

- أقام البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة يوم طبي مجاني في فرع غور الصافي بالتعاون مع مركز اي كلينيك الطبي في منطقة الاغوار الجنوبية تم الاعلان عنه ودعوة العملاء من خلال الرسائل النصية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم تقديم خدمات طبية مختلفة من قبل الكادر الطبي شملت الطب العام وطب الأسنان والجراحة العامة بالإضافة الى الفحوصات الطبية. بالإضافة الى تقديم جلسات توعوية تثقيفية استهدفت تعريف المراجعين بالمحافظ الإلكترونية والخدمات الالكترونية المرتبطة بها واكيفية استخدامها.





- شارك البنك الوطني لتمويل المشاريع الصغيرة في معرض المشاريع الريادية الأول الذي أقيم في الجامعة الهاشمية تزامناً مع اسبوع الريادة العالمي بالتنسيق مع مكتب الإرشاد الوظيفي ومتابعة الخريجين / صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية وبالتعاون مع مركز تطوير الأعمال ومركز الملكة رانيا للريادة، حيث تم تعريف الطلاب وزائري المعرض بمختلف الخدمات التمويلية المتوفرة لدعم المشاريع الريادية وتمكين الشباب الى جانب طرح الخدمات الأخرى المتاحة للطلاب مثل تدريب الطلاب في مكاتب وفروع البنك المختلفة مع التركيز على القرض التعليمي.



- سعياً من إدارة البنك في تطوير الخدمات اللامالية لدعم العملاء والعملاء المحتملين و بناء قدراتهم في الثقافة المالية، تم العمل على بناء منصة التعليم المالي الإلكتروني "أموالنا" / AMWALNA E-Learning Financial Education Platform وذلك بالشراكة مع كل من مركز المرأة العربية (CAWTER) و مؤسسة بناء القدرات السويسرية لتوليد الدخل وخلق فرص العمل (SCBF)، حيث تم تعريف فريق من موظفي البنك على المنصة وميزاتهما من خلال ورشات تدريبية تطبيقية لتمكينهم من دعم العملاء في المراحل اللاحقة لاطلاق المنصة. وتهدف المنصة على تعزيز مستوى الوعي المالي لديهم وتعريفهم بالمفاهيم المالية الأساسية والخدمات والمنتجات المالية المتوفرة و الحصول على التمويل المناسب وكيفية إدارة الشؤون المالية و تحقيق أهدافهم وتحسين مستوى معيشتهم.

شركاؤنا

